

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والاقتصادية: أدلة دولية مقارنة ونظام معلوماتي مقترح

د/ أسامة علي التمامي
أستاذ نظم المعلومات الإدارية المساعد
وكيل الكلية للشؤون التعليمية
رئيس قسم إدارة الأعمال
كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالغاظ
جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية

د/ ماجد مصطفى علي الباز
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة، جامعة قناة السويس،
جمهورية مصر العربية
المعار الي كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالغاظ
جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية

الملخص:

يستهدف هذا البحث دراسة محددات كلاً من الإحتفاظ بالنقدية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، بالإضافة الي دراسة أثر الإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة، ولتحقيق هذه الأهداف فقد أجرى الباحثان دراسة تطبيقية دولية مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وإعتمدت الدراسة علي مسح شامل لقطاع الأسمنت بإجمالي عدد (٨) شركات مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري وعدد (١٤) شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة من ٢٠١٥ الي ٢٠١٨ (أربع سنوات)، وذلك لإختبار (٣) فروض بحثية من خلال (٦) نماذج إحصائية، وتوصل الباحثان من خلال الدراسة التطبيقية الي عدة نتائج رئيسية أهمها: من زاوية العوامل المؤثرة علي الإحتفاظ بالنقدية: فقد أكدت النتائج التطبيقية في البيئة المصرية والسعودية وجود علاقة طردية مع (التدفقات النقدية التشغيلية / التغير في سعر صرف العملة المحلية) وعلاقة عكسية مع (حجم الشركة/ الرافعة المالية)، ومن زاوية العوامل المؤثرة علي توقيت إصدار تقرير المراجعة: فقد أكدت النتائج التطبيقية في البيئة المصرية والسعودية وجود علاقة طردية مع (حجم الشركة / الرافعة المالية)، ولكن هناك تضارب في نوع العلاقة مع نوع مكتب المراجعة، كما

أكدت علي وجود إختلاف لأثر الاحتفاظ بالنقدية علي توقيت إصدار تقرير المراجعة في كلاً من البيئة المصرية (تأثير إيجابي) والسعودية (تأثير سلبي)، وبناءً على النتائج السابقة أوصي الباحثان بضرورة إضافة بنود إلزامية بالإيضاحات المتممة للتقرير المالي السنوي بهدف التفسير التفصيلي لحجم النقدية المحتفظ بها في نهاية الفترة المالية، بالإضافة لتطوير الباحثان لنظام معلوماتي إسترشادي مقترح للحد الأمثل للنقدية في القسم السادس من البحث وتم التدليل على مدي قابليته للتطبيق.

الكلمات الدالة: الاحتفاظ بالنقدية/ إصدار تقرير المراجعة/ التضخم/ الرافعة المالية.

أولاً- المقدمة:

يعتبر التقرير المالي هو الناتج النهائي لعملية المحاسبة خلال السنة المالية وحلقة الوصل بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح، حيث يعد بمثابة ملخص سنوي لأداء عمليات وأنشطة الشركة بهدف إستعراض وتوضيح المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وكيفية إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، كما يعتبر التقرير المالي هو جوهر الوكالة ودليل مجلس الإدارة علي مستوي الكفاءة والفعالية في إدارة الشركة أمام حملة الأسهم وباقي فئات أصحاب المصالح. وفي الأونة الأخيرة شهد العالم تغيرات جوهرية في سعر صرف بعض العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي لعدة أسباب أهمها إتجاه بعض الدول لتحرير سعر صرف عملتها المحلية بشكل طوعي (مثل: فنزويلا / أذربيجان/ المغرب) أو أزمات سياسية (مثل: اليمن/ ليبيا/ روسيا)، الأمر الذي وجه أنظار أصحاب المصالح لبند النقدية وما في حكمها كأحد بنود قائمة المركز المالي من زاوية تأثير التغير في سعر الصرف وبالتبعية معدلات التضخم علي قيمة هذا البند بإعتباره جزء من الموارد الإقتصادية المتاحة، وبناءً عليه إهتم الفكر المحاسبي بدراسة ماهية الإحتفاظ بالنقدية.

ومن زاوية أخرى، ترتبط جودة التقرير المالي بجودة المعلومات المفصح عنها، ومن هنا يأتي دور عملية المراجعة حيث تعتبر الضمان لمصادقية وصحة القوائم والتقارير المالية، وبالتالي فإن أداء عملية المراجعة وفقاً لإعلي مستوى من الجودة ينعكس على درجة مصادقية تقرير المراجعة وهو الأمر الذي يتطلب من المراجع بذل أقصى درجة من الجهد اللازم للتأكد من صحة وسلامة التقارير المالية، ولكن هذا الجهد له إنعكاس على توقيت إصدار تقرير المراجعة.

حيث أن إصدار تقرير المراجعة هو الخطوة النهائية لإعتماد القوائم والتقارير المالية للشركات، ويعتبر توقيت الإصدار هو التاريخ المعتمد للإفصاح عنها، ويستمد التقرير المالي أهميته بصورة أساسية من قدرته على التأثير على قرارات أصحاب المصالح وبصفة أساسية عند صدوره في التوقيت الملائم، وعلى الرغم من أهمية تحقيق التوقيت الملائم للإفصاح عن المعلومات المالية إلا أنه من أهم الأسباب الرئيسية لتأخير التقارير المالية هو التأخير في إصدار تقرير المراجعة، والذي بدوره يؤثر على خاصية التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وقدرته على التأثير في قرارات وخيارات المستثمرين وأصحاب المصالح بسوق الأوراق المالية.

ثانياً- دوافع ومشكلة البحث:

١) التغييرات في سعر صرف العملة المحلية والتضخم:

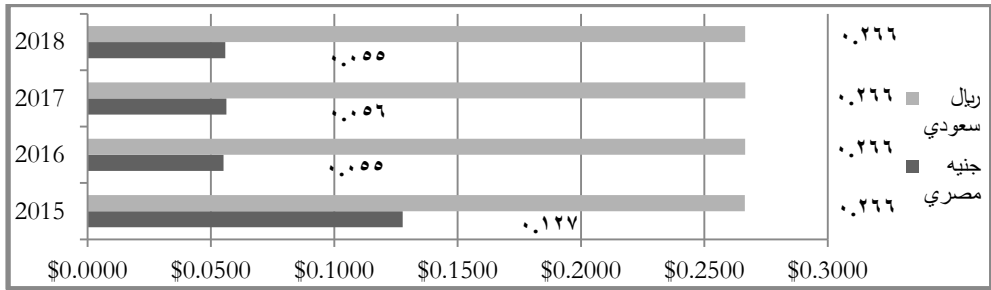
ينبع الدافع الرئيسي لهذا البحث من التقلبات الملحوظة في قيمة الجنيه المصري في الأونة الأخيرة خاصة مع قرار البنك المركزي المصري في نوفمبر ٢٠١٦ بتعويم الجنيه، وهو القرار الذي أدى لفقدانه لما يقارب من ٥٦.3% من قوته الشرائية وارتفاع في معدل التضخم بمقدار (٣%) خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٥ الي ٢٠١٨، وبالتبعيه حدثت تغييرات جوهرية في القيمة الفعلية للنقدية المحتفظ بها من قبل الشركات العاملة بجمهورية مصر العربية.

ومن جانب آخر ووفقاً لنظرية الوكالة والعلاقة بين مجلس الإدارة وحملة الأسهم فإن احتفاظ الشركات بالنقدية لابد أن يصاحبه أسباب ومستندات وراء الاحتفاظ

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

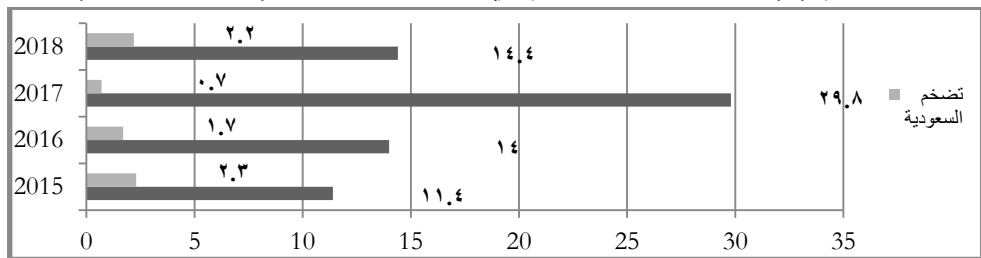
بها وعدم استثمارها الأمر الذي يؤثر بدوره على عملية المراجعة، ومن أجل إضفاء المزيد من المصداقية والقدرة على توضيح دوافع ومشكلة الدراسة قام الباحثان بإختيار بيئة دولية تتميز بإستقرار قيمة عملتها المحلية للمقارنة، وتم إختيار المملكة العربية السعودية، وفيما يلي يستعرض الباحثان تطور قيمة الجنيه المصري والريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي ومعدلات التضخم خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٥ الي ٢٠١٨.

شكل رقم (١) تطور قيمة الجنيه المصري والريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (٢٠١٨/٢٠١٥)



ومن خلال تتبع تطور قيمة الجنيه المصري بالمقارنة بالدولار الأمريكي، فقد إنخفضت قيمته من (\$٠.١٢٧٧) الي (\$٠.٠٥٥٨) خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٥ الي ديسمبر ٢٠١٨، بينما ظلت قيمة الريال السعودي بالمقارنة بالدولار الأمريكي شبه ثابتة حيث تغيرت قيمته من (\$٠.٢٦٦٤) الي (\$٠.٢٦٦٥) خلال نفس الفترة الزمنية.

شكل رقم (٢) تطور معدل التضخم في مصر والسعودية (٢٠١٨/٢٠١٥)



أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

ومن خلال تتبع تطور معدل التضخم في جمهورية مصر العربية، فقد ارتفع من (١١.٤%) الي (١٤.٤%) أي بمقدار ارتفاع (٣%) خلال الفترة من ٢٠١٥ الي ٢٠١٨، بينما إنخفض معدل التضخم في المملكة العربية السعودية من (٢.٣%) الي (٢.٢%) أي بمقدار إنخفاض (٠.١%) خلال نفس الفترة الزمنية.

وبالنظر للمتغير الرئيسي للبحث (الإحتفاظ بالنقدية) فإن القيمة الفعلية للنقدية المحتفظ بها من قبل الشركات العاملة بجمهورية مصر العربية قد إنخفضت فعلياً مع إنخفاض قيمة الجنيه المصري وارتفاع معدل التضخم، وفي المقابل ثبات القيمة الفعلية للنقدية المحتفظ بها من قبل الشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية في ضوء الثبات النسبي لقيمة الريال السعودي وإنخفاض معدل التضخم، وهو الأمر الذي دفع الباحثان لإجراء الدراسة التطبيقية في شكل دراسة دولية مقارنة بين جمهورية مصر العربية كمثال لدولة تتميز عملتها بعدم الإستقرار، والمملكة العربية السعودية كمثال لدولة تتميز عملتها بالإستقرار، كما أختار الباحثان قطاع الأسمنت لإجراء الدراسة التطبيقية بإعتباره أحد أكبر وأهم القطاعات في الإقتصاد المصري والسعودي، بالإضافة الي إنخفاض تأثير العوامل السياسية والإجتماعية علي هذا القطاع وبالتالي التأثير علي نتائج الدراسة التطبيقية، وفيما يلي قام الباحثان بتجميع بيانات الإحتفاظ بالنقدية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة في شركات الأسمنت المصرية والسعودية خلال الفترة من ٢٠١٥ الي ٢٠١٨ لتوضيح مشكلة الدراسة.

جدول رقم (١): الإحتفاظ بالنقدية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة في قطاع الأسمنت

م		أسم الشركة		الإحتفاظ بالنقدية (CH) / توقيت إصدار تقرير المراجعة (ARL)							
				٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨	
ARL	CH	ARL	CH	ARL	CH	ARL	CH	ARL	CH	Days	%
(شركات الأسمنت العاملة في جمهورية مصر العربية)											
78	4.63	64	7.19	59	6.04	55	3.52	78	4.63	78	4.63
58	7.08	64	1.06	68	1.16	75	4.63	58	7.08	58	7.08
64	7.51	65	3.54	59	8.02	62	7.24	64	7.51	64	7.51

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

57	4.60	84	3.35	78	3.87	82	10.7	العربية	٤
64	3.19	65	4.15	59	2.15	62	2.35	طرة	٥
135	1.90	132	2.68	١٢٥	٣.١٠	148	3.95	الوادي	٦
58	43.6	59	38.2	67	40.4	49	23.5	بني سويف	٧
44	5.98	43	17.9	43	6.92	42	14.3	قنا	٨
٧٠	٩.٨١	٧٢	٩.٧٦	٧٠	٨.٩٥	٧٢	٨.٧٧	متوسط القطاع	
(شركات الأسمنت العاملة في المملكة العربية السعودية)									
58	0.47	53	0.46	50	1.70	54	5.27	نجران	١
59	13.9	56	12.8	46	9.58	34	9.40	المدينة	٢
78	0.81	18	0.63	17	2.50	17	1.54	الشمالية	٣
56	1.15	73	3.33	65	1.97	46	4.27	أم القري	٤
59	2.40	50	5.79	50	10.2	45	12.٦	العربية	٥
44	2.21	38	4.21	19	5.66	9	4.80	اليمامة	٦
55	1.77	58	3.05	43	4.32	47	8.49	السعودية	٧
28	4.72	30	2.63	57	0.93	57	1.88	القصيم	٨
69	2.18	72	2.35	47	4.98	42	9.87	الجنوبية	٩
78	1.38	72	2.48	36	2.76	28	6.88	ينبع	١٠
78	4.33	79	3.15	46	6.32	55	3.88	الشرقية	١١
٨٩	1.17	85	1.53	60	0.63	42	4.37	تبوك	١٢
76	0.45	66	2.50	47	3.94	56	1.27	الجوف	١٣
21	3.23	15	3.05	10	8.81	10	٦11.	حائل	١٤
60	2.87	55	3.43	42	4.59	39	6.15	متوسط القطاع	

(٢) الاحتفاظ بالنقدية: (Cash Holdings)

أ) شركات الأسمت المصرية: لاحظ الباحثان من خلال تجميع وتحليل البيانات الخاصة بهذا المتغير البحثي في البيئة المصرية وجود إختلافات جوهرية في نسب الإحتفاظ بالنقدية بشركات الأسمت المصرية من شركة لشركة ومن سنة مالية لسنة مالية أخرى خلال الفترة الزمنية للدراسة (٢٠١٨/٢٠١٥)، حيث سجلت شركة مصر بني سويف أعلى نسبة للإحتفاظ بالنقدية بمقدار (٤٣.٦%) عام ٢٠١٨ بينما سجلت شركة الإسكندرية للأسمت أقل نسبة بمقدار (١.٠٦%) عام ٢٠١٧، وكان متوسط نسبة الإحتفاظ بالنقدية لقطاع الأسمت المصري (٨.٧٧%) عام ٢٠١٥ و(٨.٩٥%) عام ٢٠١٦ و(٩.٧٦%) عام ٢٠١٧ و(٩.٨١%) عام ٢٠١٨.

وبناءً على بيانات العملة وقطاع الأسمت المصري، إستنتج الباحثان ما يلي:

- انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي من (\$٠.١٢٧٧) عام ٢٠١٥ الي (\$٠.٠٥٥٨) عام ٢٠١٨، أي بنسبة إنخفاض تعادل (٥٦.٣%)
 - إرتفاع معدل التضخم في جمهورية مصر العربية من (١١.٤%) عام ٢٠١٥ الي (١٤.٤%) عام ٢٠١٨، أي بنسبة إرتفاع (٣%).
 - إرتفاع رصيد النقدية وما في حكمها (Cash and Equivalents) من (٢.٠٥) مليار جنيه عام ٢٠١٥ الي (٣) مليار جنيه عام ٢٠١٨ أي بنسبة (31%).
 - انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية (Operating Cash Flow) من (١.٣) مليار جنيه عام ٢٠١٥ الي (٠.٥٧) مليار جنيه عام ٢٠١٨، أي بنسبة (٥٦.٢%)
 - إرتفاع إجمالي أصول القطاع (Total Assets) من (٢٤.٨) مليار جنيه عام ٢٠١٥ الي (٣٥.١) مليار جنيه عام ٢٠١٨، أي بنسبة (29.3%).
 - إرتفاع متوسط نسبة الإحتفاظ بالنقدية (Cash Holdings) في القطاع من (٨.٧٧%) عام ٢٠١٥ الي (٩.٨١%) عام ٢٠١٨ أي بنسبة (١.٠٤%).
- ومما سبق لاحظ الباحثان، إنه رغم إنخفاض قيمة الجنيه بنسبة (٥٦.٣%) وإرتفاع معدل التضخم بنسبة (٣%) خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٥ الي ٢٠١٨، إلا أن شركات الأسمت مازالت تحافظ على نسب مرتفعة من الإحتفاظ بالنقدية وفي إتجاه**

متزايد بما يعادل (١.٠٤%)، بالإضافة الي أن معدل الزيادة في رصيد النقدية وما في حكمها (٣١%) أكبر من معدل الزيادة في إجمالي الأصول (٢٩.٣%) في ظل انخفاض التدفقات النقدية بنسبة (٥٦.٢%) خلال نفس الفترة الزمنية.

ب) شركات الأسمنت السعودية: لاحظ الباحثان من خلال تجميع وتحليل البيانات الخاصة بهذا المتغير البحثي في البيئة السعودية وجود إختلافات جوهرية أيضاً في نسب الإحتفاظ بالنقدية بشركات الأسمنت السعودية حيث سجلت شركة المدينة أعلى نسبة للإحتفاظ بالنقدية بمقدار (١٣.٩%) عام ٢٠١٨ بينما سجلت شركة نجران أقل نسبة بمقدار (٠.٤٦%) عام ٢٠١٧، وكان متوسط نسبة الإحتفاظ بالنقدية لقطاع الأسمنت السعودي (٦.١٥%) عام ٢٠١٥ و(٤.٥٩%) عام ٢٠١٦ و(٣.٤٣%) عام ٢٠١٧ و(٢.٨٧%) عام ٢٠١٨.

وبناءً على بيانات العملة وقطاع الأسمنت السعودي، إستنتج الباحثان ما يلي:

- إرتفاع قيمة الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي من (\$٠.٢٦٦٤) عام ٢٠١٥ الي (\$٠.٢٦٦٥) عام ٢٠١٨، أي بنسبة (٠.٠٠٠١%).
 - انخفاض معدل التضخم في المملكة العربية السعودية من (٢.٣%) عام ٢٠١٥ الي (٢.٢%) عام ٢٠١٨، أي بنسبة (٠.١%).
 - انخفاض رصيد النقدية وما في حكمها (Cash and Equivalents) من (٢.٧) مليار ريال عام ٢٠١٥ الي (١.٠٤) مليار ريال عام ٢٠١٨ أي بنسبة (١٦٠%).
 - انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية (Operating Cash Flow) من (٦) مليار ريال عام ٢٠١٥ الي (١.٩) مليار ريال عام ٢٠١٨، أي بنسبة (٦٨.٣%).
 - انخفاض إجمالي أصول القطاع (Total Assets) من (٤١.٣) مليار ريال عام ٢٠١٥ الي (٣٩.٧) مليار ريال عام ٢٠١٨، أي بنسبة (٤%).
 - انخفاض متوسط نسبة الإحتفاظ بالنقدية (Cash Holdings) من (٦.١٥%) عام ٢٠١٥ الي (٢.٨٧%) عام ٢٠١٨، أي بنسبة (٣.٢٨%).
- ومما سبق لاحظ الباحثان، إنه رغم إرتفاع قيمة الريال بنسبة (٠.٠٠٠١%) وإنخفاض معدل التضخم بنسبة (٠.١%) خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٥ الي ٢٠١٨،**

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

إلا أن شركات الأسمنت إتجهت لتخفيض نسبة الاحتفاظ بالنقدية بما يعادل (٣.٢٨%)، بالإضافة الي أن معدل الإنخفاض في رصيد النقدية وما في حكمها (١٦٠%) أكبر من معدل الإنخفاض في إجمالي الأصول (٤%) في ظل إنخفاض التدفقات النقدية بنسبة (٦٨.٣%) خلال نفس الفترة الزمنية.

(ج) المشكلة البحثية الأولى: (محددات الاحتفاظ بالنقدية)

أوضح الباحثان وجود تفاوت جوهري بنسب الاحتفاظ بالنقدية بالشركات المصرية (٤٢.٥٤%) بين أعلي وأقل نسبة خلال الفترة الزمنية للدراسة) بالإضافة للإتجاه لزيادة هذه النسبة (١.٠٤%) بالرغم من إنخفاض قيمة الجنيه المصري وإرتفاع معدل التضخم، وبالمثل في الشركات السعودية (١٣.٤٤%) بين أعلي وأقل نسبة خلال الفترة الزمنية للدراسة)، ولكن علي العكس الإتجاه لتخفيض نسبة الاحتفاظ بالنقدية (١٦٠%) بالرغم من ثبات قيمة الريال السعودي وإنخفاض معدل التضخم، وبالتالي أصبح معرفة محددات الاحتفاظ بالنقدية مصدر تساؤل بحثي، ومن خلال ما سبق، تتبلور المشكلة البحثية الأولى في الإجابة التساؤل التالي:

ما هي محددات الاحتفاظ بالنقدية في قطاع الأسمنت بكلاً من:
جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية؟

(3) توقيت إصدار تقرير المراجعة: (Audit Report Lag)

أ) شركات الأسمنت المصرية: لاحظ الباحثان من خلال تجميع وتحليل البيانات الخاصة بهذا المتغير البحثي في البيئة المصرية وجود إختلافات جوهريه في توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية في شركات الأسمنت المصرية خلال الفترة الزمنية للدراسة (٢٠١٥-٢٠١٨)، حيث سجلت شركة جنوب الوادي للأسمنت أعلي معدل لتوقيت إصدار تقرير المراجعة بمقدار (١٤٨ يوم) عام ٢٠١٥ بينما سجلت شركة مصر قنا للأسمنت أقل معدل بمقدار (٤٢ يوم) عام ٢٠١٥، وكان متوسط عدد أيام إصدار تقرير المراجعة لقطاع الأسمنت المصري (٧٢) عام ٢٠١٥ و(٧٠) عام ٢٠١٦ و(٧٢) عام ٢٠١٧ و(٧٠) عام ٢٠١٨.

وبناءً على بيانات قطاع الأسمنت المصري، إستنتج الباحثان ما يلي:

- إنخفاض متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة (ARL) من (٧٢) يوم عام ٢٠١٥ الي (٧٠) عام ٢٠١٨ أي بمقدار يومان.
 - إرتفاع متوسط جهد المراجع (Auditor Effort) من (١٣.٩%) عام ٢٠١٥ الي (١٥.٢%) عام ٢٠١٨، أي بنسبة (١.٣%).
 - إنخفاض إتجاه الشركات للإعتماد على مكاتب المراجعة الكبرى (Big4) من عدد (٥) شركات عام ٢٠١٥ بما يعادل (62.5%) من إجمالي شركات القطاع الي عدد (٤) شركات عام ٢٠١٨ بما يعادل (٥٠%) من إجمالي شركات القطاع.
- ومما سبق لاحظ الباحثان، إنه رغم إنخفاض متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة بمعدل يومان خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٥ الي ٢٠١٨، إلا أن متوسط نسبة جهد المراجع إرتفعت بما يعادل (١.٣%)، كما أن نسبة إعتماد الشركات على مكاتب المراجعة الكبرى إنخفضت بما يعادل (١٢.٥%) خلال نفس الفترة الزمنية.
- (ب) شركات الأسمنت السعودية:** لاحظ الباحثان من خلال تجميع وتحليل البيانات الخاصة بهذا المتغير البحثي في البيئة السعودية وجود إختلافات جوهرية في توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية في شركات الأسمنت السعودية، حيث سجلت شركة تبوك أعلى معدل لتوقيت إصدار تقرير المراجعة بمقدار (٨٩ يوم) عام ٢٠١٨ بينما سجلت شركة اليمامة أقل معدل بمقدار (٩ أيام) عام ٢٠١٥، وكان متوسط عدد أيام إصدار تقرير المراجعة لقطاع الأسمنت السعودي (٣٩) عام ٢٠١٥ و(٤٢) عام ٢٠١٦ و(٥٥) عام ٢٠١٧ و(٦٠) عام ٢٠١٨.

وبناءً على بيانات قطاع الأسمنت السعودي، إستنتج الباحثان ما يلي:

- إرتفاع متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة (ARL) من (٣٩) يوم عام ٢٠١٥ الي (٦٠) عام ٢٠١٨ أي بمقدار (٢١) يوم.
- إرتفاع متوسط جهد المراجع (Auditor Effort) من (١٥.٢%) عام ٢٠١٥ الي (١٩%) عام ٢٠١٨، أي بنسبة (٣.٨%).

– انخفاض إتجاه الشركات للإعتماد على مكاتب المراجعة الكبرى (Big4) من عدد (٥) شركات عام ٢٠١٥ بما يعادل (٣٥.٧%) من إجمالي شركات القطاع الي عدد (٣) شركات عام ٢٠١٨ بما يعادل (٢١.٤%) من إجمالي شركات القطاع. ومما سبق لاحظ الباحثان، إن إرتفاع متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة بمعدل (٢١) يوم خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٥ الي ٢٠١٨ قد صاحبه إرتفاع لمتوسط جهد المراجع بما يعادل (٣.٨%)، كما أن نسبة إعتماد الشركات علي مكاتب المراجعة الكبرى إنخفضت بما يعادل (١٤.٣%) خلال نفس الفترة الزمنية.

جد) المشكلة البحثية الثانية: (محددات توقيت إصدار تقرير المراجعة)

لاحظ الباحثان إنترام جميع الشركات سواء المصرية أو السعودية بالمدة القانونية المحددة لإصدار تقرير المراجعة (٩٠ يوم) ماعدا شركة جنوب الوادي للأسمنت المصرية، ولكن هناك تفاوت كبير في عدد الأيام اللازمة لإصدار تقرير المراجعة في الشركات المصرية (١٠٦ يوم بين أعلى وأقل فترة خلال الفترة الزمنية للدراسة) وبالمثل في الشركات السعودية (٨٠ يوم بين أعلى وأقل فترة خلال الفترة الزمنية للدراسة)، بالإضافة الي أنه بالرغم من إنخفاض متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة بالشركات المصرية إلا أن متوسط جهد المراجع زاد بنسبة (١.٣%) في ظل زيادة حجم أصول القطاع بنسبة (٤١.٥%)، وعلي العكس في الشركات السعودية حيث صاحب إرتفاع متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة إرتفاع مماثل في متوسط جهد المراجع بنسبة (٣.٨%) في ظل إنخفاض حجم أصول القطاع بنسبة (٠.٠٤%)، وبالتالي أصبح معرفة محددات فترة إصدار تقرير المراجعة مصدر تساؤل بحثي، ومن خلال ما سبق، تتبلور المشكلة البحثية الثانية في الإجابة علي التساؤل التالي:

**ما هي محددات توقيت إصدار تقرير المراجعة في قطاع الأسمنت بكلاً من:
جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية؟**

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي الباز & د/ أسامة علي التمامي

٤) أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة:

بناءً على تحليل بيانات الجدول (١) لاحظ الباحثان تضارب الأثر المتوقع للاحتفاظ بالنقدية (%) على توقيت إصدار تقرير المراجعة (عدد الأيام) الي حد كبير وفيما يلي يستعرض الباحثان الأثر المتوقع:^(١)

جدول رقم (٢): الأثر المتوقع للاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة

المتغير	الأثر	المتغير	الشركات المصرية	الشركات السعودية
الإحتفاظ بالنقدية (%)	+	توقيت إصدار تقرير المراجعة (عدد الأيام)	سيناء/ جنوب الوادي بني سويف/ طرة	المدينة
	-		الأسكندرية/ قنا السويس / العربية	أم القري/ العربية/ اليمامة/ القصيم/ الجنوبية/ ينبع/ الشرقية/ تبوك/ الجوف
	لا يوجد		----	نجران/ السعودية/ الشمالية/ حائل

أ) شركات الأسمت المصرية: تم تأييد الأثر الإيجابي المتوقع للاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة من خلال عدد (٤) شركات، والإثر السلبي المتوقع من خلال عدد (٤) شركات، وبالتالي فإن الأثر المتوقع هو (أثر متساوي الاحتمالات بين الإيجابي والسلبي المتوقع) من حيث عدد الشركات التي تطابقت مع أسس إفتراض الأثر المتوقع بغض النظر عن حجم الأعمال والمتغيرات الأخرى.

ب) شركات الأسمت السعودية: تم تأييد الأثر الإيجابي المتوقع للاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة من خلال عدد (١) شركة، والأثر السلبي المتوقع من

(١) إفتراض الباحثان الإثر المتوقع وفقاً للأسس التالية:

الأثر الإيجابي: زيادة نسبة الإحتفاظ بالنقدية تؤدي لزيادة عدد الأيام اللازمة لإصدار تقرير المراجعة.
الإثر السلبي: زيادة نسبة الإحتفاظ بالنقدية تؤدي لتخفيض عدد الأيام اللازمة لإصدار تقرير المراجعة.
وبالتالي فإن: الأثر الإيجابي في حالة تلاقي (أعلى معدل لمتغير مع أعلى معدل للمتغير الأخر) أو (أقل معدل لمتغير مع أقل معدل للمتغير الأخر)، الأثر السلبي في حالة تلاقي (أقل معدل لمتغير مع أعلى معدل للمتغير الأخر)، لا يوجد أثر في حالة عدم تلاقي (أعلى معدل لمتغير مع أعلى معدل للمتغير الأخر) أو (أقل معدل لمتغير مع أقل معدل للمتغير الأخر) أو (أقل معدل لمتغير مع أعلى معدل للمتغير الأخر) في أي سنة مالية

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

خلال عدد (٩) شركة، وعدم وجود أثر متوقع من خلال عدد (٤) شركة، وبالتالي فإن الأثر المتوقع هو (أثر سلبي متوقع) من حيث عدد الشركات التي تطابقت مع أسس إفتراض الأثر المتوقع بغض النظر عن حجم الأعمال والمتغيرات الأخرى.
ج) المشكلة البحثية الثالثة: في ضوء عدم وضوح الأثر المتوقع للاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة بشكل محدد في كلاً من البيئة المصرية والسعودية، تتبلور المشكلة البحثية الثالثة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في قطاع الأسمنت بكلاً من: جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية؟

ثالثاً- أهداف البحث:

- في ضوء دوافع ومشكلة البحث يمكن للباحثان تحديد أهدافه في النقاط التالية:
- (١) التأصيل العلمي للاحتفاظ بالنقدية (Cash Holdings) وتوقيت إصدار تقرير المراجعة (Audit Report Lag) في الفكر المحاسبي.
 - (٢) تحديد العوامل المؤثرة (محددات) على الاحتفاظ بالنقدية في كلاً من جمهورية مصر العربية كمثال لدولة تتميز عملتها بعدم الإستقرار، والمملكة العربية السعودية كمثال لدولة تتميز عملتها بالإستقرار.
 - (٣) تحديد العوامل المؤثرة (محددات) على توقيت إصدار تقرير المراجعة في كلاً من: جمهورية مصر العربية كمثال لدولة تتميز عملتها بعدم الإستقرار، والمملكة العربية السعودية كمثال لدولة تتميز عملتها بالإستقرار.
 - (٤) تحديد أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في كلاً من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.
 - (٥) طرح رؤية مستقبلية حول الاحتفاظ بالنقدية في ظل تطوير نظام معلوماتي إسترشادي مقترح.

رابعاً- أهمية البحث:

- (١) ندرة البحوث المحاسبية التطبيقية المرتبطة بالاحتفاظ بالنقدية في البيئة المصرية والسعودية.
- (٢) سد الفجوة البحثية الحالية في مجال محددات كلاً من الاحتفاظ بالنقدية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة من خلال دراسة دولية مقارنة.
- (٣) سد الفجوة البحثية الحالية في مجال أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة من خلال دراسة دولية مقارنة.
- (٤) توفير مرجعية علمية لربط متغيرات المحاسبة المالية (الاحتفاظ بالنقدية) بالمراجعة (توقيت إصدار تقرير المراجعة).
- (٥) تقديم أدلة تطبيقية دولية لمساعدة إدارة الشركات في إتخاذ القرارات المرتبطة بالمستوي الملائم للاحتفاظ بالنقدية وأثرها على توقيت إصدار تقرير المراجعة.

خامساً- هيكل البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه، فقد قام الباحثان بتقسيم البحث على النحو التالي: تناول القسم الأول الإطار المفاهيمي للاحتفاظ بالنقدية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وإستعرض القسم الثاني مراجعة الأدبيات السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض، بينما قدم القسم الثالث المنهجية ونماذج البحث، فيما تناول القسم الرابع دراسة تطبيقية لإختبار الفروض وتحديد أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة، وتم عرض النتائج والتوصيات والإضافة العلمية في القسم الخامس، وإنتهى البحث بتطور مقياس إسترشادي للاحتفاظ بالنقدية بالقسم السادس.

القسم الأول

الإطار المفاهيمي للاحتفاظ بالنقدية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة

١/١ - ماهية الاحتفاظ بالنقدية: (Cash Holdings)

١/١/١ - مفهوم ومنافع الاحتفاظ بالنقدية:

إنفقت الدراسات الأكاديمية في الأدب المحاسبي (Aktas et.al, 2019 / Huang-Meier et.al, 2016/ Amess et.al, 2015/ Subramaniam et.al, 2011) علي مفهوم الاحتفاظ بالنقدية علي أنه مقدار النقدية (الصندوق والودائع تحت الطلب) وما في حكمها (الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة) منسوباً الي إجمالي الموارد الإقتصادية المتاحة للشركة (الأصول) المفصح عنه بقائمة المركز المالي، ووفقاً لنظرية المفاضلة الساكنة (Static Trade-Off Theory) فإن نسبة الاحتفاظ بالنقدية داخل الشركة يتم تحديدها من خلال المفاضلة بين التكاليف الحدية المرتبطة مثل تكلفة الفرصة البديلة وتكلفة الوكالة وتكلفة إنخفاض العائد من جانب والمنافع الحدية المرتبطة مثل إنخفاض تكلفة المعاملات وإنخفاض احتمالية التعثر المالي وتجنب احتمالية زيادة تكلفة التمويل ونقص البدائل التمويلية (مليجي، ٢٠١٨).

وتلعب إستراتيجية الشركة في تحديد نسبة الاحتفاظ بالنقدية دوراً جوهرياً في تحقيق التوازن أو الصحة الإقتصادية (Economic Health) للشركة من خلال إقامة حالة من التوازن بين الإحتياجات النقدية قصيرة الأجل والنقدية المتاحة أو المحتفظ بها (Mohammadi et.al, 2018)، وأشار (بلال، ٢٠١٧، / السيد، ٢٠١٨) الي ثلاث منافع للاحتفاظ بالنقدية: (أ) تخفيض تكلفة التمويل الخارجي (ب) تجنب التعثر المالي في الأجل القصير (ج) إغتنام الفرص الإستثمارية المستقبلية.

٢/١/١ - دوافع الاحتفاظ بالنقدية في ضوء نظريات المحاسبة والتمويل:

أصبح إحتفاظ الشركات بالنقدية ظاهرة ملحوظة بالقوائم المالية للشركات وتضاعف متوسط الاحتفاظ بالنقدية حول العالم خلال الثلاث عقود الماضية (Amess et.al, 2015)، مع إختلاف متوسط هذه النسبة من دولة لأخرى فعلي سبيل المثال المملكة المتحدة ٢.٣% روسيا ٥.٢% فنلندا ٨% السويد ١٠.١% سنغافورا ١٣.٧%

هونج كونج ١٦.٦% (Chen et.al, 2019)، أما في جمهورية مصر العربية فمتوسط نسبة الاحتفاظ بالنقدية ١٧% (مليجي، ٢٠١٨)، وذلك مع ملاحظة إرتفاع نسبة الاحتفاظ بالنقدية بالدول النامية وخاصة ذات التقلبات الكبيرة في سعر الصرف عن الدول المتقدمة (Huang-Meier et.al, 2016)، وذلك في ظل حقيقة عدم وجود نسبة مثالية للاحتفاظ بالنقدية، ولكن يتم تحديدها وفقاً للمقارنة بين التكلفة والعائد من جانب والظروف الإقتصادية للدولة من جانب آخر (Huang et.al, 2013).

وتتأثر دوافع الاحتفاظ بالنقدية بسوق رأس المال حيث تنخفض هذه الدوافع في حالة وجود سوق متكامل (Perfect Capital Market) يمكن للشركة من خلاله الحصول على التمويل بتكلفه منخفضة أو تحويل الأصول الي نقدية بسهولة، أما في حالة عدم إكتمال السوق فإن رغبة ودوافع الشركات تزيد في إتجاه تكوين رصيد محتفظ به عالي من النقدية (مليجي، ٢٠١٨)، ولكن في نفس الإتجاه أكد (محرم، ٢٠١٨) علي أن فرضية إكتمال أو كفاءة سوق رأس المال لن تحد من الرغبة في الإحتفاظ بالنقدية لمواجهة حالات عدم التأكد والتحوط تجاه حالات الطوارئ.

ومن جانب آخر، فسرت العديد من النظريات العلمية في مجال المحاسبة والتمويل دوافع ومحددات الإحتفاظ بالنقدية مثل نظرية الوكالة (Agency Theory) ونظرية المفاضلة الساكنة (Static Trade-Off Theory) ونظرية أولويات مصادر التمويل (Pecking Order Theory) ونظرية التدفق النقدي الحر (Free Cash Theory of Hierarchy in Finance) ونظرية التسلسل الهرمي للتمويل (Theory of Hierarchy in Finance)، كما أن هناك إتفاق الي حد كبير في الأدب المحاسبي حول دوافع الإحتفاظ بالنقدية، ويستعرضه الباحثان فيما يلي:

١/٢/١/١- الدافع السلوكي (Behaviour Motive): هناك دوافع مختلفة وفقاً لسلوك المديرين علي نسبة الإحتفاظ بالنقدية (سليم، ٢٠١٧)، حيث يمكن تقسيم المديرين وفقاً لإتجاهين: (١) المدير المتفائل ذو الثقة الزائدة (Optimistic / Overconfident)، ويتجه للإحتفاظ بنسبة مرتفعة من النقدية بدافع مقابلة الفرص الإستثمارية المستقبلية (Huang-Meier et.al, 2016) أو قد يتجه للإحتفاظ بنسبة

منخفضة من النقدية لزيادة القيمة السوقية للشركة (Chen et.al, 2020)، (٢) المدير المتشائم الرشيد (Non-Optimistic / Rational)، ويتجه للاحتفاظ بنسبة مرتفعة من النقدية بدافع مواجهة المخاطر المستقبلية والتعثر المالي أو قد يتجه للاحتفاظ بنسبة منخفضة من النقدية لزيادة توزيعات الأرباح لكسب ثقة حملة الأسهم (Aktas et.al, 2017 / Yu and Du, 2019)، وبصفة عامة فإن المدير المتفائل ذو الثقة الزائدة يحتفظ بنسبة نقدية أقل بحوالي ٢٤% تقريباً من المدير المتشائم الرشيد (Deshmukh et.al, 2018).

١/١/٢/٢ - دافع المعاملات (Transactions Motive): حيث يتم استخدام النقدية المحتفظ بها في تمويل المعاملات والإلتزامات اليومية أو قصيرة الأجل (Ali and Yousaf, 2013)، وبالتالي تخفيض احتمالية تعرض الشركات لضغوط مالية نتيجة عجز السيولة (بلال، ٢٠١٧)، وهو ما أكد عليه (محرم، ٢٠١٨) بأن الشركات ذات نسب الاحتفاظ المرتفعة بالنقدية أكثر أماناً من الشركات ذات النسب المنخفضة لقدرتها على مواجهة مخاطر السيولة، وتعتمد نسبة النقدية المحتفظ بها بدرجة كبيرة على نوع النشاط والقطاع الإقتصادي (Das and Goel, 2019)، حيث تزيد نسبة الاحتفاظ بالنقدية في القطاعات الإنتاجية عن القطاعات الخدمية (Chen et.al, 2019)، وتم بناء نظرية المفاضلة الساكنة للاحتفاظ بالنقدية على هذا الدافع (عفيفي، ٢٠١٥ / بلال، ٢٠١٧) بسبب إرتفاع تكاليف الحصول على الأموال من المصادر الخارجية بالمقارنة بالنقدية المحتفظ بها، حيث يتضمن التمويل الخارجي تكلفة ثابتة وتكلفة متغيرة ترتبط بحجم التمويل المطلوب (Chen et.al, 2020)، أما التكلفة الرئيسية للنقدية المحتفظ بها فتتمثل في تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستثمر في الأصول السائلة (AINajjar, 2013 / مليجي، ٢٠١٨)

١/١/٢/٣ - الدافع الإحترازي (Precautionary Motive): ويطلق عليه أحياناً الدافع الوقائي أو التحوطي، حيث تتجه الشركات للاحتفاظ بالنقدية - المبالغ بها في بعض الأحيان - كإجراء إحتياطي لمواجهة الإلتزامات أو المخاطر المستقبلية غير المتوقعة من جانب (دربوك ونورالدين، ٢٠١٥) أو لتغطية التمويل غير المتوقع

للفرص الإستثمارات من جانب آخر (Singh and Misra, 2019) وبالتالي تعزيز كفاءة السياسات الإستثمارية (مليجي، ٢٠١٨)، حيث تتميز تكاليف التمويل من خلال النقدية المحتفظ بها بالإنخفاض بالمقارنة بتكاليف التمويل عن طريق الإقتراض من البنوك أو المؤسسات المالية (Magerakis et.al, 2015/ Mohammadi et.al,)، وتم بناء نظرية التدفق النقدي الحر علي هذا الدافع، ولكن أشارت النظرية أيضاً أن الزيادة المبالغ فيها بنسبة النقدية المحتفظ بها من جانب آخر قد يوفر للإدارة فرصة لتحقيق مصالح شخصية أو الدخول في إستثمارات غير مجدية إقتصادياً أو ذات قيمة عالية سلبية دون التعرض للمزيد من الرقابة المرتبطة بمصادر التمويل الخارجي (بلال، ٢٠١٧)

١/١/٢/٤- دافع الوكالة (Agency Motive): حيث تميل الإدارة للإحتفاظ بالنقدية كعنصر أساسي لتمويل الإستثمارات الجديدة (دربوك ونور الدين، ٢٠١٥) أو إنتهاز أي فرصة إستثمارية محتملة (Subramaniam et.al, 2011)، وهو ما يتضارب مع ميول حملة الأسهم بإعتبار النقدية المحتفظ بها كجزء من الفائض (الربح) الواجب التوزيع في نهاية الفترة المالية (Magerakis et.al, 2015/ Mohammadi et.al, / 2018)، وهو ما يفسر تعارض نظرية الوكالة مع الإحتفاظ بالنقدية (السيد، ٢٠١٨/ سليم، ٢٠١٧/ عفيفي، ٢٠١٥) حيث أنه من الممكن للإدارة المغالاة في الإحتفاظ بالنقدية علي حساب حملة الأسهم (Gleason et.al, 2017)، وتم بناء نظرية أولويات مصادر التمويل علي إفتراض أن الشركات تنظر الي التمويل من خلال حقوق الملكية بأنه ذو تكلفة مرتفعة ويزيد من مشكلة الوكالة، والتمويل عن طريق الإقتراض أكثر كلفه نتيجة أسعار الفائدة المرتفعة وقيود الإقتراض الصارمة خاصة في الدول النامية (مليجي، ٢٠١٨) ونتيجة لذلك فإن تكلفة التمويل من خلال النقدية المحتفظ بها تعتبر البديل الأمثل لإنخفاض تكلفتها (عفيفي، ٢٠١٥)، كما فسرت نظرية التدفق النقدي الحر المغالاة في نسب الإحتفاظ بالنقدية بعدم رغبة الإدارة بدفع توزيعات أرباح لحملة الأسهم وتفضيل تكوين رصيد نقدي كبير يسمح لها بالمرونة المالية في المستقبل، ومن جانب آخر يعتبر الإحتفاظ المبالغ فيه بالنقدية مؤشراً عن

رغبة الإدارة لتحقيق مصالح شخصية علي حساب حملة الأسهم ويزيد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويخلق حالة من عدم الثقة لدي أصحاب المصالح بصفة عامة وحملة الأسهم بصفة خاصة في قدرة الإدارة علي إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة (بلال، ٢٠١٧)، كما أشارت النظرية الي وجود تكلفة وكالة لإختيارات الإدارة وخاصة فيما يتعلق بقرار الاحتفاظ بالنقدية، وبالتالي تتفق نظرية الوكالة مع نظريتي أولويات مصادر التمويل والتدفق النقدي الحر

١/١/٢٠٥- **الدافع الضريبي (Tax Motive):** حيث تميل الإدارة للإحتفاظ بالنقدية لتخفيض حجم الضرائب السنوية المدفوعة (Akben-Selcuk and Sener, 2020) وإستغلال هذه النقدية في جوانب أخرى لتدعيم المركز المالي. (Fernandes and Gonenc, 2016) وخاصة في الشركات التابعة الأجنبية (مليجي، ٢٠١٨).

١/١/٢٠٦- **دافع المضاربة (Speculative Motive):** حيث تحتفظ الشركات بقدر من النقدية لتوفير السيولة اللازمة لإغتنام الفرص الإستثمارية ذات العائد السريع والأرباح غير المتوقعة مثل المضاربة في سوق الأوراق المالية (السيد، ٢٠١٨/دربوك ونورالدين، ٢٠١٥)

١/١/٢٠٣- **إنعكاسات الإحتفاظ بالنقدية:**

١/١/٢٠١- **الصورة الذهنية للشركة:** قرار الإحتفاظ بالنقدية بنسبة مبالغ فيها يعطي صورة ذهنية لدي أصحاب المصالح وخاصة حملة الأسهم عن عدم قدرة الإدارة علي إستغلال أو إستثمار الأموال بشكل فعال. (بلال، ٢٠١٧).

١/١/٢٠٢- **الأداء المالي للشركة:** تؤثر نسبة الإحتفاظ بالنقدية المبالغ فيها علي بعض المؤشرات المالية مثل معدل العائد علي الأصول (Das and Goel, 2019/ Bhuiyan and Hooks, 2019)، حيث يزيد من إجمالي الأصول بشكل يؤدي لتخفيض معدل العائد علي الأصول ويظهر صورة غير صحيحة عن أداء الشركة (Akben-Selcuk and Sener, 2020) وهو الأمر الذي أطلق عليه (Ramamoorti et.al, 2017) مصطلح الأموال السوداء (Black Money).

٣/٣/١/١ - الوكالة وعدم تماثل المعلومات: تؤثر نسبة الاحتفاظ بالنقدية على مشكلة الوكالة وتزيد من درجة عدم تماثل المعلومات (Ogundipe et.al, 2012)، كما أنه يمكن لإدارة الشركة استخدام النقدية المحتفظ بها في إدارة الأرباح (Chen et.al, 2019) وتحقيق مصالحهم الشخصية (بلال، ٢٠١٧)، وذلك يؤيده إفتراض نظرية الوكالة بأن إدارة الشركات لديها نزعة مفرطة لبناء إمبراطورية (Empire Building) خاصة بهم على حساب حملة الأسهم من خلال سوء إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة ومن ضمنها النقدية المحتفظ بها (عفيفي، ٢٠١٥).

٤/٣/١/١ - ثروة حملة الأسهم: تؤثر نسبة الاحتفاظ بالنقدية على ثروة حملة الأسهم من زاوية القوة الشرائية الفعلية للنقدية باعتبارها جزء من الموارد الإقتصادية المتاحة للإدارة لتمويل عمليات الشركة في الأجل القصير (Chen et.al, 2020)، حيث تنخفض القوة الشرائية للنقود في حالة الإقتصديات التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة وهو الأمر الذي يؤدي الي تآكل ثروة حملة الأسهم بالمقارنة بإستغلال هذه النقدية في خلق أو تكوين إستثمارات أو أصول ثابتة ذات عائد أو بأقل تقدير إرتفاع قيمتها على عكس إنخفاض قيمة النقدية مع التضخم وبالتالي تعظيم ثروة حملة الأسهم.

٥/٣/١/١ - القطاع المصرفي القومي: يؤدي إتجاه الشركات لتمويل إستثماراتها من خلال النقدية المحتفظ بها بهدف تخفيض تكلفة التمويل الي إنخفاض معدل دوران الأموال في البنوك والمؤسسات المالية وتقليص دورها في تمويل المشروعات أو توسعاتها وبالتالي إضعاف القطاع المصرفي (Ensign and Ng, 2016)، وهو ما أشار إليه (Chen et.al, 2019) من خلال ملاحظة أن الشركات ذات نسب الاحتفاظ بالنقدية العالي تميل لتمويل إستثماراتها من خلال النقدية المحتفظ بها كخيار أول أو زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم جديدة كخيار ثاني أو الإقتراض كخيار أخير.

٢/١ - ماهية توقيت إصدار تقرير المراجعة: (Audit Report Lag)

يعتبر التقرير المالي هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق الإتصال الرسمي بين الشركة وأصحاب المصالح، ويستمد التقرير المالي جزء رئيسي من أهميته في توقيت إصداره وتوفيره للمعلومات المالية في التوقيت المناسب لإتخاذ القرارات، ولكن

توقيت الإعلان والإفصاح عن التقرير المالي يرتبط بتوقيت إصدار تقرير المراجعة لإضفاء صفة الإعتمادية والموثوقية عليه.

وحيث أن تقرير مراقب الحسابات هو المنتج النهائي لعملية المراجعة، وتتبع أهميته من أنه يضيف الثقة على معلومات التقرير المالي، وحتى تتحقق الأهداف المرجوة منه يجب أن يتم إصداره قبل أن تفقد معلومات التقرير المالي محل المراجعة قيمتها التأثيرية في قرارات أصحاب المصالح (Salehi et.al, 2018)، كما أن تأخير توصيل المعلومات الواردة في تقرير المراجعة يسمح بوصول البعض لتلك المعلومات والاستفادة منها على حساب مصلحة باقي المستخدمين، لذلك زاد إهتمام الفكر المحاسبي بظاهرة تأخير توقيت إصدار تقرير المراجع (الصيرفي، ٢٠١٧).

وبصفة خاصة تحتاج أسواق رأس المال في الدول النامية الي جذب الإستثمارات الأجنبية من أجل ضخ المزيد من العملات الأجنبية والموارد الإقتصادية، وبالتالي المساهمة في تحسين الأوضاع الإقتصادية (سليم، ٢٠١٩)، وهو الأمر الذي يتطلب السعي من الجهات المختصة في هذه الدول لتوفير بيئة معلومات تتميز بالشفافية في المحتوي والتوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات قبل أن تفقد قيمتها لدي متخذي القرارات، ومن هنا تتبلور أهمية توقيت إصدار تقرير المراجعة.

١/٢/١- مفهوم توقيت إصدار تقرير المراجعة:

وتناولت العديد من الدراسات الأكاديمية توقيت إصدار تقرير المراجعة تحت مسمى (Audit Report Delay) أو (Audit Report Lag)، ويشار إليه بتاريخ إعتداد أو توقيع المراجع الخارجي علي تقرير المراجعة وإبداء رأيه النهائي في صحة ومصداقية وعدالة التقرير المالي، ويعتبر توقيت إصدار تقرير المراجعة عنصر جوهري لحصول أصحاب المصالح علي المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات، والتأخير في إصدار تقرير المراجعة يؤثر علي خاصية التوقيت المناسب (Timeliness) والتي تعتبر من الخصائص الهامة للمعلومات (محمد، ٢٠١٦)، وتنفذ تقرير المراجعة أهم خصائصه كآليه للتأكيد علي موثوقية معلومات التقرير المالي للشركة في التوقيت المناسب لإتخاذ القرارات (سليم، ٢٠١٩)، وعلي الرغم من أهمية

تحقق خاصية التوقيت المناسب إلا أنه من الأسباب الرئيسية لتأخير الإفصاح عن التقرير المالي هو التأخير في إصدار تقرير المراجعة، حيث تؤثر فترة إصدار تقرير المراجعة علي جودة المعلومات المحاسبية من خلال التأثير علي التوقيت المناسب للمعلومة (محمد، ٢٠١٦)، وهو ما تحاول أطراف عملية المراجعة تجنبه لما له من أثر مزدوج علي كلاً من سمعة الشركة (عميل المراجعة) ومكتب المراجعة (القائم بالمراجعة)، وقد أشار (Salehi et.al, 2018) الي العديد من الإيجابيات لقصر فترة إصدار تقرير المراجعة أهمها (١) كسب ثقة أصحاب المصالح، (٢) الحد من عدم تماثل المعلومات (٣) إثبات كفاءة كلاً من إدارة الشركة والمراجع الخارجي.

٢/٢/١- توقيت إصدار تقرير المراجعة من منظور أصحاب المصالح:

يعتبر توقيت إصدار تقرير المراجعة أحد عوامل قياس جودة التقرير المالي من جانب وكفاءة عملية المراجعة من جانب آخر (Habib et.al, 2019) حيث إن تقرير المراجع يحتوي علي رأيه في مدي مصداقية التقرير المالي وهو ما يميل أصحاب المصالح للربط بين جودة التقرير المالي وسرعة إصدار تقرير المراجعة وكفاءة مكتب المراجعة، وذلك بالإضافة الي أن تأخر إصدار تقرير المراجعة يزيد من درجة عدم تماثل المعلومات (الأبياري، ٢٠١٧) ويقلل من ملائمة معلومات التقرير المالي (Durand, 2019/ Whitworth and Lambert, 2014)، الأمر الذي يؤدي أحياناً لبحث أصحاب المصالح عن مصادر أخرى بديلة للتقارير المالية للحصول علي المعلومات (محمد، ٢٠١٦)، كما أنه يزيد من الشكوك حول الوضع المالي للشركة وينعكس بالسلب علي الصورة الذهنية، بالإضافة الي أن تأخر إصدار تقرير المراجعة يتيح الفرصة لإدارة الشركة لإستغلال المعلومات المتاحة لهم للمضاربة بسوق الأوراق المالية وتحقيق عوائد غير عادية (سليم، ٢٠١٩).

٣/٢/١- توقيت إصدار تقرير المراجعة من منظور قانوني:

تحدد القوانين واللوائح المنظمة لأسواق رأس المال توقيتاً معيناً يتم خلاله إفصاح الشركات عن القوائم والتقارير المالية (سليم، ٢٠١٩)، حيث نصت أول لائحة لتحديد توقيت إصدار تقرير المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٠ علي

فترة زمنية ٩٠ يوم بعد نهاية السنة المالية لتقديم تقرير المراجع، وفي عام ٢٠٠٢ عدلت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC) هذه المدة الي ما بين ٦٠ الي ٧٥ يوم في ظل قانون (Sarbanes-Oxley, 400 Req.) وفقاً لنوع الشركة إستناداً الي تطور التكنولوجيا والأنظمة المحاسبية، مما دفع العديد من الشركات الي الإفصاح عن التقرير المالي بشكل مبدي قبل إصدار تقرير المراجع الخارجي (Durand, 2019)، ولكن كان ملاحظ تزايد أعداد الشركات المطلوب منها تعديلات محاسبية أو إعادة صياغة (Accounting Restatement) بعد تقليل المدة القانونية لتقديم التقرير المالي. (Habib et.al, 2019) وهو ما كان قد أشار إليه (Mao and Yu, 2015/ Agoglia et.al, 2010) بأن تقليل المدة القانونية لإصدار تقرير المراجعة سوف يقلل من قدرة المراجع علي إكتشاف الأخطاء المادية أو الجوهرية بالتقرير المالي حتي يتسني له تقديم تقريره في الفترة القانونية المحددة.

وفي جمهورية مصر العربية، نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية وبورصة الأوراق المالية توقيت إصدار تقرير المراجعة من خلال إلزام الشركات المقيدة بتقديم القوائم المالية مرفقاً بها نسخة من تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية (منصور، ٢٠١٨/ سلامة ٢٠١٨)، وذلك في ضوء المادة (٨٩) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ كما نصت المادة ٦٥ مكرر من نفس القانون علي غرامة قدرها ألف جنيه مصري عن كل يوم تأخير في تسليم التقرير المالي عن الفترة المحددة، وهو ما يتفق مع قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ (الصيرفي، ٢٠١٧)، وقدم (سليم، ٢٠١٩) دليلاً تطبيقياً علي أن متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة في مصر هو ٧٢ يوماً وهو متوسط مقارب لما توصل إليه (مطوع، ٢٠١٩) بمتوسط ٧٣ يوماً، مما يعني أن أغلبية الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري ملتزمة بالمدة القانونية المحددة.

أما من جانب معايير المراجعة المصرية، فقد خلت المعايير من تحديد للمدي الزمني لتاريخ تقرير المراجعة (الأبياري، ٢٠١٧) وإكتفت بالإشارة الي إرتباط تاريخ

التقرير بحصول المراجع الخارجي علي أدلة المراجعة الكافية لإبداء رأيه الفني الإنتقادي في التقرير المالي محل المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم ٧٠٠ فقرة ٥٢ والتركيز علي التوقيت عند إعداد خطة المراجعة بما لا يؤثر علي فترة إصدار تقرير المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم ٣٠٠ "تخطيط عملية مراجعة القوائم المالية" (الصيرفي، ٢٠١٧)، وهو الأمر الذي يشير الي عدم إعتراف معايير المراجعة المصرية ضمناً بجوهرية مشكلة توقيت إصدار تقرير المراجعة.

وفي المملكة العربية السعودية (دولة المقارنة بالدراسة التطبيقية)، تبنت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) المعايير الدولية للمراجعة والفحص وعمليات التأكيد الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكد (IAASB) التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ابتداءً من يناير ٢٠١٧، وتم إعداد دليل إسترشادي بمسمى الدليل النموذجي الإسترشادي لممارسة مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٨ (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٨) ، وأشار (Basuony et.al, 2016) الي أن المدة القانونية لإصدار تقرير المراجعة وفقاً لهيئة سوق المال السعودي هي (٤٠) يوم عمل (Business Days) بعد إنتهاء السنة المالية، فيما أشار (Aljaaidi and Bagulaidah, 2019) الي أن متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة في البيئة السعودية هي (٣٤) يوم من واقع تطبيقي.

١/٢/٤ - مقاييس توقيت إصدار تقرير المراجعة:

إنفقت أغلب الدراسات الأكاديمية (Mao and Yu, 2015 /Habib et.al, 2019/ Durand, 2019/ Christensen et.al, 2019) علي قياس توقيت إصدار تقرير المراجعة بعدد الأيام بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع المراجع علي تقرير المراجعة ، بينما قدم (Frag, 2017) مقياساً لتوقيت إصدار تقرير المراجعة من خلال الهامش بين إصدار التقرير ونهاية المدة القانونية المقررة (Audit Report Deadline Margin) وبزاوية أخرى، أشار (الأبياري، ٢٠١٧) الي إمكانية تفسير مدلول توقيت إصدار تقرير المراجعة في أحد الإتجاهين، الإتجاه الأول كإشارة تحذير أو إنذار بشأن جودة التقرير المالي، أي أن تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة يعتبر

مؤشراً سلبياً عن مستوى جودة التقرير المالي ويعكس أخباراً سلبية عن الأداء المالي أو قيمة الشركة، والإتجاه الثاني أن تأخير إصدار تقرير المراجعة يعتبر مؤشراً إيجابياً عن جودة التقرير المالي ويعكس زيادة الجهد المبذول من المراجع وإتساع نطاق وإختبارات المراجعة وبالتالي زيادة درجة المصدقية للتقرير المالي محل المراجعة. ومن وجهة نظر الباحثان فإن مقياس توقيت إصدار تقرير المراجعة بعدد الأيام بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ إعتداد تقرير المراجعة يعتبر الأنسب نظراً لإختلاف المدة القانونية المحددة لإصدار تقرير المراجعة من دولة لأخرى.

٣/١- العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة:

تعتبر النقدية (Cash) أو شبه النقدية (Near Cash) أحد أهم بنود الموارد الإقتصادية المتاحة للشركات ولذلك فإن هذا البند يحظى بإهتمام كبير من قبل إدارة الشركة (دربوك ونور الدين، ٢٠١٥) ويخصص له قسم داخلي مستقل بأسم قسم إدارة النقدية (Cash Management Dep.)، والذي بدوره مسئول عن تخطيط وتوفير إحتياجات الشركة اليومية أو في الأجل القصير من النقدية لمواجهة المعاملات والإلتزامات المحتملة وتجنب حدوث أي تعثر مالي أو قصور في التمويل.

ومن خلال ربط بند الإحتفاظ بالنقدية بعملية المراجعة، فإن حجم النقدية المحتفظ بها له تأثير علي عملية المراجعة، حيث أشار (Mohammadi et.al, 2018) الي أن الشركات ذات نسب إحتفاظ وتدفقات نقدية مرتفعة يصاحبها إرتفاع مماثل في الجهد المبذول من المراجع للتأكد من صحة ومصدقية الإفصاح بالتقرير المالي وبالتالي أتعاب المراجعة، ومن زاوية تكلفة الوكالة (Agency Cost) فإن نسبة الإحتفاظ بالنقدية غالباً ما تكون معتمدة علي نسبة وحجم الأرباح والتي بدورها أحد محددات جهد وأتعاب المراجع وبالتالي توقيت إصدار تقرير المراجعة.

كما أطلق (Ramamoorti et.al, 2017) علي النقدية مصطلح الملك (Cash is King) بالنسبة للمراجع عند إعداد تقريره خاصة في الشركات ذات معدلات الربحية المرتفعة وذلك لسببين: (١) معظم معاملات الشركة تتم بواسطة الحسابات النقدية، وبالتالي فإن مراجعة الحسابات النقدية بشكل سليم يساهم بدور

جوهرى في جودة مراجعة حسابات الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، (٢) درجة سيولة الحسابات النقدية، وهو الأمر الذي يصاحبه مخاطر وإحتمالية مرتفعة لإدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة للتلاعب بالتقرير المالي. ومن جانب آخر، يعتمد توقيت التقرير المالي على توقيت تقرير المراجعة بإعتباره المحدد الرئيسي للإفصاح الرسمي عنه، وقابلية معلوماته للإستخدام بموثوقية من قبل أصحاب المصالح في أسواق الأوراق المالية وخاصة في الدول النامية أو ذات الإقتصاديات الناشئة والتي تعاني من محدودية مصادر وتأخير إمكانية الحصول على المعلومات (الأبياري، ٢٠١٧) وبالتالي تتعرض مكاتب المراجعة في الأونة الأخيرة لتزايد الضغوط من أجل تقليل الفترة الزمنية لإصدار تقرير المراجعة (Farag, 2016/ Suryanto, 2017) لعدة أسباب أهمها ملائمة المعلومات المحاسبية والإنتتاح الإقتصادي المصاحب بزيادة عدد الشركات الأجنبية التابعة ومتطلبات سوق الأوراق المالية في ظل ضغوط أصحاب المصالح، ومن زاوية أخرى، تلعب عدة مغيرات مرتبطة بعملية المراجعة مثل درجة التخصص الصناعي للمراجع وحجم مكتب المراجعة وجهد المراجع دوراً جوهرياً في العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة.

القسم الثاني

مراجعة الأدبيات السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض

شهد الأدب المحاسبي في الأونة الأخيرة إهتماماً متزايداً بالنقدية وما في حكمها كأحد البنود الرئيسية لقائمة المركز المالي من حيث محددات الإحتفاظ بالنقدية إعتماً على النظريات العلمية المرتبطة بالمحاسبة والتمويل، وذلك بالإضافة الي أثر الإحتفاظ بالنقدية علي باقي المتغيرات في مجال المحاسبة والمراجعة، وفيما يلي يستعرض الباحثان بعض الأدبيات السابقة في هذا المجال:

١/٢ - محددات الإحتفاظ بالنقدية في الأدب المحاسبي:

١/١/٢ - الإحتفاظ بالنقدية وحجم الشركة:

يقصد بحجم الشركة (Firm Size) هو إجمالي الموارد الاقتصادية المتاحة (الأصول)، وفي ضوء نظرية الوكالة، فإن معدل الإحتفاظ بالنقدية يزيد من مشاكل الوكالة (Bhuiyan and Hooks, 2019) حيث يتطلب ارتفاع نسبة الإحتفاظ بالنقدية تفسير منطقي حول دوافع إدارة الشركة للإحتفاظ بهذه النسبة المرتفعة من النقدية، وقد أشار كلاً من (Fernandes et.al,2017/Amess et.al,2015) / Singh and Misra,2019 / Mohammadi et.al,2018/Aftab et.al,2018 / Bhuiyan and Hooks,2019/ Das and Goel,2019 لوجود علاقة طردية بين حجم الشركة ونسبة الإحتفاظ بالنقدية، وذلك إستناداً الي أن الشركات كبيرة الحجم لديها فرص إستثمارية وتوسعية، كما تتميز بحجم أعمال تشغيلي يومي ضخم وبالتالي تحتاج للإحتفاظ بالنقدية بنسب مرتفعة، كما أكد (Morellec et.al, 2014) علي طبيعة هذه العلاقة في ظل زيادة درجة المنافسة داخل القطاع، وهو ما يتفق مع عدة نظريات مثل نظرية الوكالة وأولويات مصادر التمويل والتدفق النقدي الحر، وعلى العكس، أشار كلاً من (Magerakis et.al, 2015/AlNajjar, 2013) /Weidemann, 2016/ ٢٠١٥ / Powell, / ٢٠١٨ / ٢٠١٧/مليجي، (Pathak, 2019/2018) لوجود علاقة عكسية بين حجم الشركة ونسبة الإحتفاظ بالنقدية، وذلك إستناداً الي عدم قدرة الشركات صغيرة الحجم علي الحصول علي

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

التسهيلات المالية بسهولة من البنوك أو المؤسسات المالية كنتيجة لزيادة قيود الإقتراض (فريد، ٢٠١٨) وذلك يدفعها الي تكوين راكد مالي (Financial Slack) من النقدية وما في حكمها، بالإضافة الي أن تكلفة التمويل الخارجي مرتفع للشركات صغيرة الحجم، وهو ما يتفق مع نظرية المفاضلة الساكنة، وفي إتجاه آخر أكد (Chen et.al, 2019) علي أن العلاقة بين حجم الشركة ونسبة الإحتفاظ بالنقدية طردية في القطاعات الإنتاجية وغير محددة في القطاعات الخدمية.
٢/١/٢ - الإحتفاظ بالنقدية وعمر الشركة:

يقصد بعمر الشركة (Firm Age) هو عدد السنوات المالية للشركة ما بين تاريخ تأسيسها الي تاريخ إصدار التقرير المالي السنوي، وقد أشار كلاً من (Deshmukh et.al, 2018/ Weidemann, 2016/ Wang et.al, 2014) لوجود علاقة طردية بين عمر الشركة ونسبة الإحتفاظ بالنقدية، وذلك إستناداً الي أن الشركات ذات العمر الكبير تفضل الإعتماد علي النقدية المحتفظ بها في تمويل إستثماراتها عن مصادر التمويل الخارجية لإنخفاض تكلفة التمويل وبالتالي تتجه للإحتفاظ بنسب مرتفعة من النقدية، وعلى العكس، أشار كلاً من (Magerakis, 2015/ Pathak, 2019/ et.al, 2015) لوجود علاقة عكسية بين عمر الشركة ونسبة الإحتفاظ بالنقدية، وهو ما يتفق مع نظرية الوكالة بإفتراض أن عمر الشركة يتناسب طردياً مع ضغوط ورقابة أصحاب المصالح لإدارة الشركة، وهذه الضغوط تميل لتخفيض نسبة الإحتفاظ بالنقدية، بالإضافة الي قدرة الشركات ذات العمر الكبير في الحصول علي تسهيلات وقروض مرتفعة بالمقارنة بالشركات الناشئة، وفي إتجاه آخر أكد (Hooks, 2019 Bhuiyan and) علي عدم وجود علاقة بين عمر الشركة ونسبة الإحتفاظ بالنقدية.

٣/١/٢ - الإحتفاظ بالنقدية والربحية:

يقصد بمعدلات الربحية هي مجموعة المعدلات المرتبطة برقم الربح مثل معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الأصول والعائد علي الإستثمار، وقد أشار كلاً من (Pathak, 2019/ Singh and Misra, 2019/ Amess et.al,)

(2015) لوجود علاقة طردية بين الربحية ونسبة الاحتفاظ بالنقدية ، وذلك إستناداً الى سلوك إدارة الشركة وإعتقادها أن معدلات الربحية المرتفعة سوف ينتج عنها زيادة في الفرص الإستثمارية المستقبلية والتي سوف تتطلب تمويل يمكن للشركة توفيره بتكلفه منخفضة من خلال النقدية المحفوظ بها، وهو ما يتفق مع نظرية أولويات مصادر التمويل، وعلى العكس، أشار كلاً من (Weidemann, 2016/AInajjar, 2013) / بلال، ٢٠١٧ / Aftab et.al, 2018 / Bhuiyan and Hooks, 2019) لوجود علاقة عكسية بين الربحية ونسبة الاحتفاظ بالنقدية، حيث تميل الشركات ذات الأداء المالي الجيد الي إظهار أدائها في معدلات الربحية المرتفعة، وبالتالي تقليل نسب الاحتفاظ بالنقدية إعتقاداً علي الصورة الذهنية التي سوف تكتسبها الشركة في سوق الأوراق المالية من خلال معدلات الربحية (Mohammadi et.al, 2018)، وهو ما يتفق مع نظريتي المفاضلة الساكنة والتسلسل الهرمي للتمويل، كما أكد (مليجي، ٢٠١٨) أن تقلبات مستوي الربحية يدفع الشركات للإحتفاظ بمستوي نقدية مرتفع، ومن زاوية التوقعات المستقبلية، أشار (Gleason et.al, 2017) لوجود علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ بالنقدية والتوقعات السلبية لمعدلات الربحية المستقبلية، وعلاقة عكسية مع التوقعات الإيجابية لمعدلات الربحية المستقبلية.

٢/١/٤ - الإحتفاظ بالنقدية والرافعة المالية:

يقصد بالرافعة المالية (Leverage) مدى إعتتماد الشركة على الإقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية، أي درجة إعتتماد الشركة في تمويل أصولها من مصادر تمويل ذات فائدة ثابتة سواء كانت قروض أو سندات وغيرها من طرق التمويل الخارجية، وأشارت نظرية التسلسل الهرمي للتمويل الي أن الشركات تفضل بشكل عام تمويل إستثماراتها من خلال مصادر تمويل داخلية عن مصادر التمويل الخارجية (Mohammadi et.al, 2018)، وقد أشار كلاً من (دربوك ونورالدين، ٢٠١٥ / Gleason et.al, 2017 / مليجي، ٢٠١٨ / Das and Powell, 2018) لوجود علاقة طردية بين الرافعة المالية ونسبة الإحتفاظ بالنقدية، وذلك إستناداً الى الضغوط والرقابة الصارمة من قبل الجهات الدائنة، كما أن النقدية

المحتفظ بها تعتبر عامل أمان في حالة عدم إستقرار الأداء التشغيلي المستقبلي لمواجهة المتطلبات النقدية للرافعة المالية، بالإضافة الي تفضيل الشركة لسداد إلتزاماتها عن توزيع الأرباح (Akben-Selcuk and Sener, 2020)، وهو ما يتفق مع نظرتي الوكالة والمفاضلة الساكنة بأن الشركات التي تواجه ضغوطاً مالية تتجه للإحتفاظ بنسب مرتفعة من النقدية، وعلى العكس، أشار كلاً من (Magerakis / Aftab et.al, / Fernandes et.al, 2017/ Weidemann, 2016/et.al, 2015 / Bhuiyan and Hooks, 2019/ Singh and Misra, 2019/ 2018 / Chen et.al, 2019 /Pathak, 2019) لوجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية ونسبة الإحتفاظ بالنقدية، وذلك إستناداً الى إتجاه الشركات لإستغلال وإستثمار جميع الموارد الإقتصادية المتاحة لها بما فيها النقدية لمواجهة الرافعة المالية، وهو ما يتفق مع نظرتي أولويات مصادر التمويل والتدفق النقدي الحر، وفي إتجاه آخر أكد (Das and Goel, 2019) على عدم وجود علاقة محددة.
٥/١/٢ - الإحتفاظ بالنقدية ومعدل النمو:

يقصد بمعدل النمو (Growth Rate) هو مقدار التغير في صافي الربح المحقق في نهاية السنة المالية بالمقارنة بالسنة المالية السابقة منسوباً الي إجمالي الموارد الإقتصادية، وقد أشار كلاً من (Powell, /Magerakis et.al, 2015) لوجود علاقة طردية بين معدل النمو ونسبة الإحتفاظ بالنقدية، وذلك إستناداً الى رغبة إدارة الشركة في تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من فرص النمو المستقبلية، وفي رأي آخر، أشار (Chen et.al, 2019) الي أن مصروفات البحوث والتطوير المرتبطة بمعدل وفرص النمو هي أهم دوافع هذه العلاقة الطردية، وهو ما يتفق مع نظرتي الوكالة والمفاضلة الساكنة بأن الشركات ذات معدلات وفرص النمو المرتفعة تفضل تمويل إستثماراتها من خلال النقدية المحتفظ بها لإنخفاض تكلفة التمويل، كما أن النقدية المحتفظ بها توفر للشركة مرونة التمويل (Mohammadi et.al, 2018)، ووفقاً لنظرية أولويات مصادر التمويل فإن تسلسل مصادر تمويل الإحتياجات المالية للشركة يكون أولاً بالإعتماد على النقدية

المحتفظ بها ثم إصدار الأسهم ثم القروض، كما أنه في أغلب الأحيان يعتبر البديل الوحيد للشركات صغيرة الحجم في ظل صعوبة الحصول على تمويل خارجي (دربوك ونور الدين، ٢٠١٥)، وعلى العكس، أشار كلاً من (Subramaniam et.al,2011/ Fernandes et.al, 2017/ Singh and Misra,2019/ Bhuiyan and Hooks, 2019) لوجود علاقة عكسية بين معدل النمو ونسبة الإحتفاظ بالنقدية، وذلك يتفق مع نظرية التدفق النقدي الحر، وفي إتجاه آخر وضح (Lozano,2011) إختلاف درجة العلاقة، حيث توجد علاقة طردية مع معدل وفرص النمو في الأجل القصير فقط أما في الأجل الطويل فلا توجد علاقة محددة، فيما أكد (Ogundipe et.al, 2012/ Mohammadi et.al, 2018) على عدم وجود علاقة بين معدل النمو ونسبة الإحتفاظ بالنقدية
٦/١/٢- الإحتفاظ بالنقدية وتوزيعات الأرباح:

يقصد بتوزيع الأرباح (Earnings Distribution) هو قرار مجلس إدارة الشركة بتقسيم الأرباح السنوية للشركة، حيث يتم توزيع جزء أو نسبة معينة من الربح على حملة الأسهم والإحتفاظ بالجزء المتبقي في شكل إحتياطيات وأرباح محتجزة وفقاً للنظام الأساسي أو سياسة الشركة، وقد أشار كلاً من (بلال، ٢٠١٧/مليجي، ٢٠١٨/ Pathak, 2019 / Singh and Misra, 2019/ Mohammadi et.al, 2018 Das and Goel, 2019) لوجود علاقة طردية بين توزيعات الأرباح ونسبة الإحتفاظ بالنقدية، وهو ما يتفق مع نظرية المفاضلة الساكنة، وعلى العكس، أشار كلاً من (Ogundipe et.al, 2012/Subramaniam et.al, 2011) /دربوك ونور الدين، ٢٠١٥/ عفيفي، ٢٠١٥/ (Chen et.al, 2019/ Das and Goel, 2019) لوجود علاقة عكسية بين توزيعات الأرباح ونسبة الإحتفاظ بالنقدية، وهو ما يتفق مع عدة نظريات مثل الوكالة وأولويات مصادر التمويل والتدفق النقدي الحر، إستناداً الي أن الإدارة لا ترغب في دفع توزيعات أرباح لحملة الأسهم وتفضل التراكم الداخلي للنقدية والإحتفاظ بها وذلك ما يزيد من تكلفة الوكالة.

٧/١/٢- الإحتفاظ بالنقدية والتدفقات النقدية التشغيلية:

يقصد بالتدفقات النقدية (Cash Flows) هي النقدية الداخلة والخارجة وما في حكمها، وتوفر معلومات التدفق النقدي أساساً لتقييم قدرة الشركات علي توليد النقدية، وتشير نظرية التدفق النقدي الحر الي تفضيل إدارة الشركة للإحتفاظ بنسب مرتفعة من النقدية خاصة مع زيادة معدلات إلتزامات التدفقات النقدية الإستثمارية والتمويلية (Mohammadi et.al, 2018)، وقد أشار كلاً من (Magerakis et.al, 2015/ Amess et.al, 2015/ بلال، ٢٠١٧ /مليجي، ٢٠١٨، / Aftab et.al, 2018/ Singh and /Bhuiyan and Hooks, 2019 / Pathak, 2019/ Misra, 2019) لوجود علاقة طردية بين التدفقات النقدية ونسبة الإحتفاظ بالنقدية، وذلك إستناداً الي ضرورة الموازنة بين حجم التدفقات النقدية - وخاصة في حالة إرتفاعها- ونسبة النقدية المحتفظ بها، وهو ما يتفق مع نظرية أولويات مصادر التمويل، وعلى العكس، أشار كلاً من (Powell, 2018/ Subramaniam et.al, 2011/ Huang et.al, 2013/ Deshmukh et.al, 2018) لوجود علاقة عكسية بين التدفقات النقدية ونسبة الإحتفاظ بالنقدية، وذلك إستناداً الي أن معدل التدفقات النقدية يشجع إدارة الشركة الي الإطمئنان علي قدرتها علي توليد النقدية في المستقبل وبالتالي عدم ميرر للإحتفاظ بنسبة مرتفعة من النقدية، وهو ما يتفق مع نظرية المفاضلة الساكنة، وفي إتجاه آخر أكد (Chen et.al, 2019) علي تضارب العلاقة بين التدفقات النقدية ونسبة الإحتفاظ بالنقدية حيث تعتبر طردية في القطاعات الإنتاجية وعكسية في القطاعات الخدمية.

٨/١/٢- الإحتفاظ بالنقدية وسعر الصرف:

أشار كلاً من (Beber and Fabbri, 2012/ Cherop and Changwong, 2019 / Avdjiev et.al, 2014) لوجود علاقة طردية بين التغير في سعر الصرف والإحتفاظ بالنقدية، وذلك إستناداً الي أن تغير سعر الصرف وخاصة في الإتجاه للهبوط سوف يزيد من صادرات الشركات في ظل سعر بيع تنافسي لمنتجاتها، وهو الأمر الذي يدفع الشركات للإحتفاظ بالنقدية بنسبة أكبر لتمويل الإستثمارات أو

التوسعات في ظل هذه الظروف التنافسية، وعلى العكس، أشار (Morellec et.al, 2014) الي وجود علاقة عكسية بين التغيير في سعر الصرف والاحتفاظ بالنقدية، وذلك إستناداً الي أن تخوف الشركات من مخاطر تقلبات أو هبوط سعر الصرف وخاصة في حالة الإعتماد علي الإستيراد، وبالتالي خسارة جزء من القيمة الفعلية للنقدية المحتفظ بها.

٩/١/٢ - الإحتفاظ بالنقدية ومعدل التضخم:

أشار (Wang et.al, 2014) الي وجود علاقة طردية بين معدل التضخم والإحتفاظ بالنقدية، وذلك إستناداً الي أن الشركات في حالة إرتفاع معدل التضخم تتجه لرفع نسبة الإحتفاظ بالنقدية من خلال الأصول السائلة قصيرة الأجل (Cash Equivalents) فقط وليس النقدية (Pure Cash)، حيث إن تحويل هذه الأصول السائلة لنقدية - وقت الحاجة - يصاحبه منفعة إقتصادية من خلال القيمة السوقية المرتفعة لها مقارنة بقيمتها الدفترية خلال فترة التضخم، بالإضافة الي تخوف الشركات من إفلاس البنوك (bankruptcy) وبالتالي يكون الإحتفاظ بالنقدية إجراء تحوطي تجاه هذا الخطر، ومن جانب آخر، فإن أهم الدوافع لزيادة الإحتفاظ بالنقدية خلال فترة التضخم هو أن الشركات تحتاج لحجم أموال أكبر للمحافظة علي نفس حجم الأعمال علي الأقل خلال الفترة السابقة للتضخم، وعلى العكس، كما أشار (Huang et.al, 2013) الي وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والإحتفاظ بالنقدية، وذلك إستناداً الي إنخفاض القوة الشرائية للنقود وخاصة مع حقيقة أن النقدية من الأصول غير المربحة (Non-profitable Asset)، بالإضافة الي أن إرتفاع معدل التضخم بالدول يدفع البنوك المركزية تلقائياً لتخفيض أسعار الفائدة علي الإقتراض، وهو الأمر الذي يعمل علي تخفيض تكلفة التمويل الخارجي في حالة إعتماد الشركات عليه لتمويل إستثمارتها أو عند الحاجة لتوفير سيولة نقدية، وبالتالي عدم الحاجة لتكوين رصيد من النقدية المحتفظ بها، وتفسير آخر، فإن العلاقة العكسية نابعة من تأثير التضخم السلبي علي التدفقات النقدية التشغيلية والأداء المالي للشركات.

١٠/١/٢ - الفجوة البحثية لمحددات الاحتفاظ بالنقدية وتطوير الفرض الأول:

في ضوء عرض الباحثان للدراسات السابقة في مجال محددات الاحتفاظ بالنقدية، فقد لاحظ تضارب النتائج، بالإضافة لعدم وجود إتفاق بين النظريات المفسرة، وهو الأمر الذي دفع الباحثان لتطوير الفرض الرئيسي الأول للبحث، وقام بصياغته كالتالي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الاحتفاظ بالنقدية وكلاً من:
حجم الشركة / عمر الشركة/ الربحية/ الرافعة المالية/ معدل النمو/ توزيعات
الأرباح/ التدفق النقدي التشغيلي/ سعر الصرف/ معدل التضخم"

٢/٢ - محددات توقيت إصدار تقرير المراجعة في الأدب المحاسبي:

١/٢/٢ - توقيت إصدار تقرير المراجعة وحجم مكتب المراجعة:

يقصد بحجم مكتب المراجعة هو ما إذا كان مكتب المراجعة المكلف بمراجعة القوائم والتقارير المالية للشركة أحد المكاتب الأربعة الكبرى للمراجعة (Big4) أو منتمي إليها، وقد أشار كلاً من (Cao and Zhang, 2015/ Calabrese, 2018) إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك إستناداً إلى زيادة إجراءات المراجعة المتبعة من جانب المكاتب الكبرى عن غيرها من مكاتب المراجعة، وعلى العكس، أشار كلاً من (محمد، ٢٠١٦ / Basuony et.al, 2016/ Ahmed and Che-Ahmed, 2016 /Alfraih, 2016/ مطاوع، ٢٠١٩ / Habib et.al, 2019) إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك إستناداً إلى أن مكاتب (Big4) لديها من الإمكانيات والخبرات ما يكفي لإنجاز عملية المراجعة في أقل فترة زمنية ممكنة، كما تسعى مكاتب (Big4) إلى المحافظة على سمعتها من خلال تقديم خدمات المراجعة بأعلى جودة وأقل فترة زمنية، وذلك بالإضافة إلى أن عملاء مكاتب (Big4) غالباً ما تكون شركات ذات رؤوس أموال كبيرة وهو ما ينعكس على قوة نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي تسهيل مهمة عملية

أثر الإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

المراجعة الخارجية وهو ما ينعكس على فترة إصدار تقرير المراجعة، وفي إتجاه آخر، أكد كلاً من (الصيرفي، ٢٠١٧ / Abernathy et.al, 2017 / منصور، ٢٠١٨ / Christensen et.al, 2019 / Durand, 2019) علي عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة.

٢/٢/٢- توقيت إصدار تقرير المراجعة والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة:

يطلق علي تخصص مراجع الحسابات في بعض الدراسات مصطلح التخصص الصناعي (Industrial Specialization) أو الخبرة الصناعية (Industrial Experience) أو مكتب مراجعة رائد (Lead Audit Firm)، ويتم قياسها بمدي إستحواد المراجع (مكتب المراجعة) علي نسبة لا تقل عن ٢٠% من إجمالي حجم أو مبيعات القطاع الإقتصادي (متولي، ٢٠٠٦)، وقد أشار (Ahmed and Che-Ahmed, 2016) لوجود علاقة طردية بين التخصص الصناعي وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك إستناداً الى إتجاه المكاتب المتخصصة للتوسع في إجراءات المراجعة لإكساب التقرير المالي المزيد من المصداقية عند التصديق عليه بالإضافة الي تخفيض احتمالية الأخطاء غير المكتشفة والتي بدورها سوف تؤثر علي سمعة مكتب المراجعة كمكتب متخصص صناعياً في حال إكتشافها بعد إصدار تقرير المراجعة، وعلى العكس، أشار كلاً من (Kim et.al, 2014/ محمد، ٢٠١٦ / منصور، ٢٠١٨ / سليم، ٢٠١٩ / Christensen et.al, 2019) لوجود علاقة عكسية بين التخصص الصناعي وتوقيت إصدار تقرير المراجعة وذلك إستناداً الى تراكم الخبرة والمعرفة لدي هذه المكاتب في مراجعة قطاع إقتصادي معين مما يسهل من عملية المراجعة، وفي إتجاه آخر أكد (Abernathy et.al, 2017) علي عدم وجود علاقة بين التخصص الصناعي وتوقيت إصدار تقرير المراجعة.

٣/٢/٢- توقيت إصدار تقرير المراجعة وجهد المراجع:

أشار (Causholli et.al, 2010) الي أن جهد المراجع هو القيمة المقابلة لأتعب المراجعة، وربط كلاً من (Mao and Yu, 2015/ Cao and Zhang,) (2015) تاريخ إصدار تقرير المراجعة كمحدد لجهد المراجع، بينما إعتد كلاً من

(Zhang, 2018/ Nam, 2018) علي عدد الساعات المبذوله من قبل المراجع، في حين إعتد (Christensen et.al, 2019) علي مدي إجراءات المراجعة، فيما قدم (متولي، ٢٠١٢) مقياساً لجهد المراجع بالإعتماد علي الممارسات التطبيقية لحوكمة الشركات وربط بين درجة جهد المراجع وتسعير عملية المراجعة وقبول العميل، أما (الصيرفي، ٢٠١٧) فقد إعتد علي نسبة المخزون والعملاء الي إجمالي الأصول وهي من رأي الباحثان من أكثر المقاييس مصداقية ودقة لتقدير جهد المراجع كما أنها الأكثر إستخداماً وشيوعاً في الأدب المحاسبي، وقد أشار كلاً من (Alfraih, 2016) /Calabrese,2018/Nam,2018/ Salehi et.al, 2018 / Christensen et.al, 2019) لوجود علاقة طردية بين جهد المراجع وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك إستناداً الي أن زيادة عدد ساعات عملية المراجعة يؤدي لزيادة درجة جهد المراجع وهو ما ينعكس على توقيت إصدار تقرير المراجعة وخاصة في حالة الشركات كبيرة الحجم، بالإضافة الي أن زيادة جهد المراجع يرجع غالباً لتعدد عملية المراجعة وفقاً لطبيعة الشركة (عميل المراجعة) وبالتالي تؤثر علي طول فترة إصدار تقرير المراجعة، وفي إتجاه آخر أشار كلاً من (Suryanto, 2016) /الصيرفي، ٢٠١٧) الي عدم وجود علاقة محددة بين جهد المراجع وتوقيت إصدار تقرير المراجعة خاصة في مكاتب المراجعة الكبرى (Big4)، وذلك إستناداً الي أن هذه المكاتب تسعى لسرعة إنجاز عملية المراجعة بدون النظر لحجم الجهد المبذول للمحافظة على سمعتها في سوق خدمات المراجعة من جانب وكبر حجم الأماكن البشرية لهذه المكاتب مما يساعدها علي إنجاز مهامها بأسرع وقت من جانب آخر.

٤/٢/٢- توقيت إصدار تقرير المراجعة وحجم الشركة (عميل المراجعة):

يمثل حجم الشركة (عميل المراجعة) عامل ضغط من قبل أصحاب المصالح علي مكتب المراجعة لسرعة الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية، وقد أشار كلاً من (Basuony et.al, 2016 /Cao and Zhang, 2015) /محمد، ٢٠١٦ / Calabrese, 2018/ Salehi et.al, 2018/Nam,2018 /صيرفي، ٢٠١٩ /مطاوع، ٢٠١٩) لوجود علاقة

طردية بين حجم الشركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك إستناداً الى أن الشركات كبيرة الحجم تتميز بتنوع حجم عملياتها وتعاملاتها المالية، وهو ما ينعكس على فترة عملية المراجعة للتأكد من مدي صحة وعدالة ومصداقية إظهار هذه العمليات والتعاملات المالية بالقوائم والتقارير المالية قبل إصدار تقرير المراجعة، مما يتطلب بذل المزيد من الوقت والجهد للمراجع الخارجي لإصدار تقرير المراجعة، وعلى العكس، أشار كلاً من (Hassan, 2016/ Alfraih, 2016/ Ahmed and Che-Ahmed, 2016/ Suryanto,2016/ Abernathy et.al, 2017/Habib et.al, 2019) لوجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك إستناداً الى أن حجم الشركة يتناسب طردياً مع نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تسهيل مهمة المراجعة الخارجية وسرعة إصدار تقرير المراجعة، كما أن الشركات كبيرة الحجم تعاني من ضغوط سياسية وإقتصادية وإجتماعية بالإضافة الى التزامها بمتطلبات هيئات سوق المال من حيث توقيت الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية، وفي إتجاه آخر أكد (الصيرفي، ٢٠١٧) علي عدم وجود علاقة بين حجم الشركة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة.

٥/٢- توقيت إصدار تقرير المراجعة والربحية:

تمثل معدلات ربحية الشركة عامل ضغط على مكتب المراجعة، حيث تسعى هذه الشركات لسرعة إصدار التقرير المالي لأصحاب المصالح لتحسين الصورة الذهنية لها خاصة في حالة سعي مجلس إدارتها لإثبات الكفاءة والفعالية في إدارة أصول الشركة وجذب المزيد من الإستثمارات مما يؤثر علي القيمة السوقية لهذه الشركات، وقد أشار كلاً من (Durand, 2019 / Nam,2018/ Hassan, 2016) و (Aljaaidi and Bagulaidah, 2019/ مطاوع، ٢٠١٩) لوجود علاقة طردية بين الربحية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك إستناداً الى أن إظهار معدلات ربحية عالية بالتقرير المالي قد يثير شكوك المراجع الخارجي حول وجود ممارسات لإدارة الأرباح وخاصة في الشركات كبيرة الحجم مما يتطلب المزيد من الوقت للتأكد من مصداقية معدلات الأرباح، وعلى العكس، أشار كلاً من (Suryanto, 2016/

Basuony et.al, 2016/ Alfraih, 2016/ hmed and Che-Ahmed, 2016 // Abernathy et.al, 2017/ Calabrese, 2018 / Salehi et.al, 2018 (Habib et.al, 2019) لوجود علاقة عكسية بين الربحية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك إستناداً الى أن معدلات الأرباح المرتفعة تعتبر عامل محفز لإدارة الشركة نحو الضغط على المراجع الخارجي للإسراع في إصدار تقرير المراجعة لإثبات كفاءة إدارة الشركة في إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة لهم، كما أن إظهار معدلات ربحية عالية بالتقرير المالي يقلل من مخاطر التقاضي وبالتالي يعتبر عامل مؤثر في إنخفاض جهد المراجع وبالتالي فترة إصدار تقرير المراجعة، وفي إتجاه آخر أكد (Ahmed and Che-Ahmed, 2016 / محمد، ٢٠١٦ / الصيرفي، ٢٠١٧) علي عدم وجود علاقة محددة بين الربحية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة.
٦/٢/٢- توقيت إصدار تقرير المراجعة والرافعة المالية:

أشار كلاً من (Alfraih, 2016 / سليم، ٢٠١٩ / مطوع، ٢٠١٩ / Aljaaidi and Bagulaidah, 2019/ Habib et.al, 2019/ Calabrese, 2018/) لوجود علاقة طردية بين الرافعة المالية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك إستناداً الى أن زيادة معدل الرافعة المالية يتطلب المزيد من إجراءات المراجعة للتحقق من البنود المرتبطة بالرافعة المالية وهو ما ينعكس على فترة إصدار تقرير المراجعة، وعلى العكس، أشار كلاً من (Suryanto, 2016/ Salehi et.al, 2018) لوجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك إستناداً الى أن إرتفاع الرافعة المالية يصاحبه إرتفاع في الضغوط والرقابة من قبل الجهات الدائنة وبالتالي الإسراع في إصدار تقرير المراجعة، وفي إتجاه آخر، أكد كلاً من (Ahmed and Che-Ahmed, 2016 / الصيرفي، ٢٠١٧) علي عدم وجود علاقة محددة بين الرافعة المالية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة.

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

٧/٢/٢- الفجوة البحثية لمحددات توقيت إصدار تقرير المراجعة وتطوير الفرض

الثاني:

في ضوء عرض الدراسات السابقة في مجال توقيت إصدار تقرير المراجعة، فقد لاحظ الباحثان تضارب نتائج هذه الدراسات في تحديد محدّدات توقيت إصدار تقرير المراجعة، وهو الأمر الذي دفع الباحثان لتطوير الفرض الرئيسي الثاني، وقام بصياغته كالتالي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة وكلاً من:
حجم مكتب المراجعة / التخصص الصناعي / جهد المراجع /
حجم الشركة / الربحية / الرافعة المالية"

٣/٢- أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في الأدب المحاسبي:
١/٣/٢- عرض الدراسات السابقة:

تناول (Kim et.al, 2014) مراجعة الحسابات النقدية وقيمة الشركة من عدة زوايا مثل التخصص الصناعي والمراجعة المشتركة ومعدل دوران المراجع وجهد المراجع وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وتوصلت الدراسة الي ارتباط معدل الاحتفاظ بالنقدية بحجم الإستثمار الرأسمالي للشركة، كما أن هناك علاقة طردية بين معدلات الاحتفاظ بالنقدية وإعتماد الشركة علي مكتب مراجعة متخصص صناعياً، بالإضافة الي أن كلاً من التخصص الصناعي ومعدل دوران المراجع يزيدان من جودة مراجعة الحسابات النقدية وسرعة إصدار تقرير المراجعة، فيما فسر (Mao and Yu, 2015) تأثير توقعات المحللين الماليين للتدفقات النقدية ومستوي احتفاظ الشركة بها علي عملية المراجعة، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (٢٩١) شركة أمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٠ الي ٢٠١٠، وتوصلت الدراسة الي إن توقعات المحللين الماليين تحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة، كما أن هناك علاقة طردية بين توقعات المحللين الماليين للتدفقات النقدية وكلاً من: مخاطر قبول العميل وجهد المراجع وأتعاب المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، كما قام (Cao and Zhang, 2015) بتحليل العلاقة بين حوكمة

الشركات وخصائص الشركات وجهد المراجع، وإعتمدت الدراسة على عينة مكونة من عدد (٢٣٥) شركة صينية خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٤ الي ٢٠١١، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين الحوكمة وجهد المراجع، بالإضافة لوجود علاقة عكسية لجهد المراجع مع حجم الشركة والحسابات النقدية وعلاقة طردية مع توقيت إصدار تقرير المراجعة.

فيما وضح (Farag, 2017) العلاقة بين جهد المبدول من المراجع وتوقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المتطلبات القانونية للفترة الزمنية المحددة، بالإضافة الي محددات توقيت إصدار تقرير المراجعة، وإعتمدت الدراسة على عينة مكونة من عدد (١٥٥٩) شركة خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٧ الي ٢٠١٠، وتوصلت الدراسة الي أن المدة القانونية لتوقيت إصدار تقرير المراجعة أثرت بشكل كبير على الجهد المبدول من المراجع بصفة عامة، بالإضافة عدم وجود تأثير ملحوظ نسبياً على جهد المراجع في حالة المكاتب الأربعة الكبرى (Big 4)، كما أشارت لوجود علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة السيولة والحسابات النقدية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، في حين أشار (Gleason et.al, 2017) الي العلاقة بين الحسابات النقدية ومقدار الإحتفاظ بالنقدية ومتغيرات عملية المراجعة مثل أتعاب المراجعة وجهد المراجع وتخطيط عملية المراجعة ومخاطر المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وإعتمدت الدراسة على عينة مكونة من عدد (١٦١٩) شركة أمريكية خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٢ الي ٢٠١٠، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين الإحتفاظ بالنقدية وجميع متغيرات عملية المراجعة، وأوضح (Shu et.al, 2018) العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وكلاً من المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي لمكاتب المراجعة من زاوية عدم تماثل المعلومات، وإعتمدت الدراسة على مسح شامل للشركات الصناعية الصينية المسجلة بسوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٠ الي ٢٠١٦، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة طردية للإحتفاظ بالنقدية مع المراجعة المشتركة وعلاقة عكسية مع كلاً من التخصص الصناعي لمكتب المراجعة

وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، كما أن معدل الإحتفاظ بالنقدية من جانب خصائص الشركة يرتبط طردياً مع معدل النمو وعكسياً مع حجم الشركة. كما أستهدف (Zhang, 2018) تحليل العلاقة بين خاصية القابلية للمقارنة وجهد المراجع وتقرير المراجعة الخارجية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (515) شركة خلال الفترة من ٢٠٠٠ الي ٢٠١١، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين القابلية للمقارنة وإصدار تقرير المراجعة، وعلاقة طردية بين جهد المراجع وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، كما أشارت لوجود علاقة عكسية بين درجة السيولة والحسابات النقدية مع توقيت إصدار تقرير المراجعة، فيما تناول (Mohammadi et.al, 2018) تحليل العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وفرص النمو وتأثيرها علي كلاً من جهد المراجع وأتعاب المراجعة، وإعتمدت الدراسة علي مسح شامل لجميع الشركات الصناعية المسجلة بسوق الأوراق المالية الإيرانية خلال الفترة من ٢٠٠٨ الي ٢٠١٥، وتوصلت الدراسة لعدم وجود علاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وفرص النمو، بالإضافة لوجود علاقة طردية بين الإحتفاظ بالنقدية وكلاً من: جهد المراجع وأتعاب المراجعة وبالتالي توقيت إصدار تقرير المراجعة. كما قدم (Durand, 2019) تأصيلاً علمياً لتوقيت إصدار تقرير المراجعة وتحليل العوامل المؤثرة علي من خلال مسح للأدبيات الأكاديمية، وتوصلت الدراسة الي أن الربحية والمديونية والرأي الفني للمراجع من أهم العوامل المؤثرة في تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة وعلي النقيض حجم الشركة والسيولة والحسابات النقدية ودوران المراجع ونوع مكتب المراجعة، كما إستخدمت توقيت إصدار تقرير المراجعة كمقياس لكفاءة عملية ومكتب المراجعة من جانب ومقياساً طردياً للجهد المبذول من قبل المراجع من جانب آخر، وقد حلل (Christensen et.al, 2019) العلاقة بين عدة متغيرات: تخطيط برنامج المراجعة وجهد المراجع وجودة المراجعة وجودة الأفصاح وتوقيت إصدار تقرير المراجعة وخصائص الشركة، وإعتمدت الدراسة علي مسح شامل للشركات الأمريكية المقيدة بسوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٩ الي ٢٠١٦، وتوصلت الدراسة لوجود تأثير غير جوهري لتخطيط

أثر الإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي الباز & د/ أسامة علي التمامي

برنامج المراجعة على جهد المراجع وتوقيت إصدار تقرير المراجعة، كما أن تخطيط برنامج المراجعة يعمل على تحسين جودة المراجعة وإحتمالية إكتشاف الأخطاء، ووجود علاقة طردية بين جهد المراجع وجودة المراجعة، ومن جانب خصائص الشركة، اكدت الدراسة على وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة السيولة والمخاطر المالية على جهد المراجع وبالتالي توقيت إصدار تقرير المراجعة.

٢/٣/٢ - تحليل الدراسات السابقة وإستخلاص الفجوة البحثية لأثر الإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة وتطوير الفرض الثالث:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة والأدبيات المحاسبية، أشار كلاً من (Cao and Zhang, 2015/ Mao and Yu, 2015/ Farag, 2017/ Gleason) أن زيادة نسبة الإحتفاظ بالنقدية تؤدي لطول الفترة الزمنية التي يحتاجها المراجع الخارجي لإصدار تقرير المراجعة عن القوائم والتقارير المالية نتيجة لزيادة درجة الجهد اللازم لإتمام عملية المراجعة، وعلى العكس، أكد كلاً من (Kim et.al, 2014/ Shu et.al, 2018/ Zhang, 2018/ Durand, 2019) أن زيادة نسبة الإحتفاظ بالنقدية تؤدي الي تقليل الفترة الزمنية اللازمة لإصدار تقرير المراجعة نتيجة سهولة إجراءات عملية المراجعة المتعلقة بالحسابات النقدية.

جدول رقم (٣) الدراسات السابقة والأدبيات المحاسبية المؤيدة لنوع التأثير

الدراسات السابقة والأدبيات المحاسبية المؤيدة للتأثير	المتغير	العلاقة	المتغير
Mao and Yu, 2015/ Cao and Zhang, 2015 / Farag, 2017 /Gleason et.al, 2017/ Mohammadi et.al, 2018/ Christensen et.al, 2019	توقيت إصدار تقرير المراجعة (عدد الأيام)	+	الإحتفاظ بالنقدية (%)
Kim et.al, 2014 /Shu et.al, 2018 / Zhang, 2018/ Durand, 2019		-	

وبناءً على هذا التعارض في نتائج الدراسات السابقة، فإن الأدب المحاسبي في هذا المجال مازال في حاجة الي المزيد من الدراسات لتحديد أثر الإحتفاظ بالنقدية على

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

توقيت إصدار تقرير المراجعة وخاصة في الدول ذات الإقتصاديات الناشئة، وهو الأمر الذي دفع الباحثان لتطوير الفرض الثالث للبحث، وقام بصياغته كالتالي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في كلاً من:
البيئة المصرية والسعودية"

القسم الثالث

المنهجية ونماذج البحث

١/٣ - طبيعة مدخل البحث:

يعتبر هذا البحث من البحوث المحاسبية المرتبطة بأسواق رأس المال، حيث يستهدف هذا البحث محاولة تحديد أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة بشكل عملي عن طريق إيجاد أدلة تطبيقية دولية مقارنة من قطاع الأسمنت بسوق الأوراق المالية المصري والسعودي، وأصبحت هذه النوعية من البحوث التطبيقية الدولية المقارنة هي الإتجاه السائد على المستوي الدولي في الفكر المحاسبي عند إجراء ربط بين فروع علم المحاسبة (محاسبة مالية ومراجعة)، ووفقاً لطبيعة البحث فقد تم الإعتماد على المدخل الإيجابي (Positive Approach) لإجرائه.

٢/٣ - قياس متغيرات الدراسة التطبيقية:

جدول رقم (٤) قياس المتغيرات البحثية لنماذج الدراسة التطبيقية

المتغيرات البحثية الرئيسية:	
الإحتفاظ بالنقدية (CH)	= النقدية وما في حكمها / إجمالي القيمة الدفترية للأصول
توقيت إصدار تقرير المراجعة (ARL)	= عدد الايام بين نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع تقرير المراجعة
متغيرات مرتبطة بعملية المراجعة:	
١ التخصيص الصناعي (AIS)	= مكتب مراجعة متخصص (١) غير ذلك (٠)
٢ مكتب المراجعة (AO)	= المكاتب الأربعة الكبرى Big 4 (١) غير ذلك (٠)
٣ جهد المراجع (AE)	= (المخزون + العملاء) / إجمالي الأصول

أثر الإحتفاظ بالنقدية علي توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

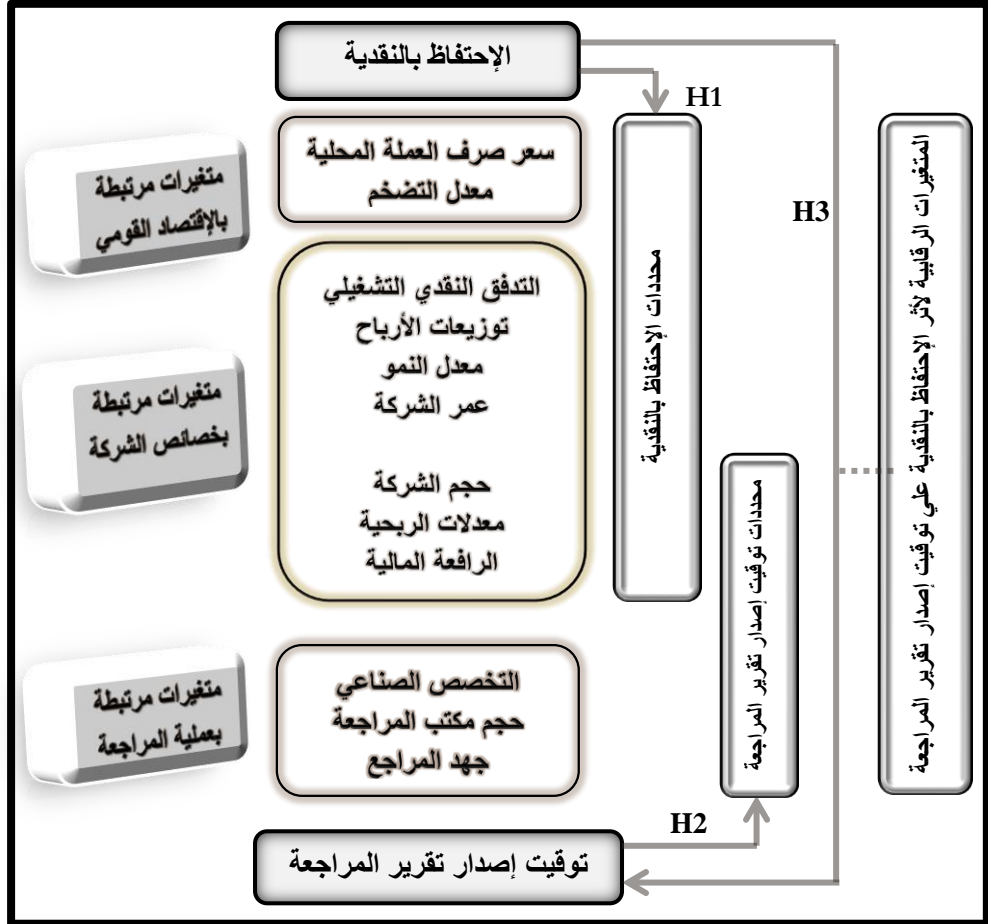
متغيرات مرتبطة بخصائص الشركة:		
١	حجم الشركة (FS)	= اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
٢	عمر الشركة (Age)	= اللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة
٣	العائد علي حق الملكية (ROE)	= صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية
٤	الرافعة المالية (LEV)	= إجمالي الإلتزامات / إجمالي الأصول
٥	معدل النمو (GR)	= (صافي ربح العام - صافي ربح العام السابق) / إجمالي الأصول
٦	توزيعات الأرباح (ED)	= في حالة توزيع أرباح (١) و في حالة عدم توزيع أرباح (صفر)
٧	التدفق النقدي التشغيلي (OCF)	= صافي التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الأصول
متغيرات مرتبطة بالإقتصاد القومي:		
١	سعر صرف العملة المحلية (ER)	التقارير السنوية: ٢٠١٥ / ٢٠١٦ / ٢٠١٧ / ٢٠١٨ (البنك المركزي المصري / مؤسسة النقد العربي السعودي)
٢	معدل التضخم (IR)	

٣/٣- النماذج البحثية المستخدمة لأختبار فروض الدراسة التطبيقية:

وقام الباحثان بإعداد نموذج مستقل لكل فرض من فروض الدراسة التطبيقية علي حدي، ويوضح الشكل التالي طبيعة العلاقة بين المتغيرات البحثية:

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

شكل رقم (٣) العلاقة بين المتغيرات البحثية



١/٣/٣ - إختبار الفرض الأول:

النموذج الأول: العوامل المؤثرة على الإحتفاظ بالنقدية:

$$CH_{i,t} = \alpha + \beta_1 Size_{i,t} + \beta_2 Age_{i,t} + \beta_3 ROE_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 GR_{i,t} + \beta_6 ED_{i,t} + \beta_7 OCF_{i,t} + \beta_8 ER_i + \beta_9 IR_i + E$$

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

٢/٣/٣- إختبار الفرض الثاني:

النموذج الثاني: العوامل المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة:
$ARL_{i,t} = \alpha + \beta_1 AIS_{i,t} + \beta_2 AO_{i,t} + \beta_3 AE_{i,t} + \beta_4 Size_{i,t} + \beta_5 ROE_{i,t} + \beta_6 LEV_{i,t} + E$

٣/٣/٣- إختبار الفرض الثالث:

النموذج الثالث: أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية:
$ARL_{i,t} = \alpha + \beta_1 CH_{i,t} + \beta_2 AIS_{i,t} + \beta_3 AO_{i,t} + \beta_4 AE_{i,t} + \beta_5 Size_{i,t} + \beta_6 Age_{i,t} + \beta_7 ROE_{i,t} + \beta_8 LEV_{i,t} + \beta_9 GR_{i,t} + \beta_{10} ED_{i,t} + \beta_{11} OCF_{i,t} + \beta_{12} ER_{i,t} + \beta_{13} IR_{i,t} + E$

حيث أن:

رمز المتغير	دلالة المتغير	مصدر المتغير
CH i,t	نسبة الاحتفاظ بالنقدية للشركة (t) في السنة المالية (i)	المركز المالي
ARL i,t	توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركة (t) في السنة المالية (i)	تقرير المراجعة
Size i,t	حجم الشركة (t) في السنة المالية (i)	المركز المالي
Age i,t	عمر الشركة (t) في السنة المالية (i)	إيضاحات متممة
ROE i,t	العائد على حق الملكية للشركة (t) في السنة المالية (i)	المركز المالي/ الدخل
LEV i,t	الرافعة المالية للشركة (t) في السنة المالية (i)	المركز المالي
GR i,t	معدل نمو الشركة (t) في السنة المالية (i)	المركز المالي/ الدخل
ED i,t	توزيعات أرباح الشركة (t) في السنة المالية (i)	قائمة الدخل
OCF i,t	التدفق النقدي التشغيلي للشركة (t) في السنة المالية (i)	قائمة التدفقات النقدية
AIS i,t	تخصص مكتب المراجعة للشركة (t) في السنة المالية (i)	تقرير المراجعة
AO i,t	نوع مكتب المراجعة للشركة (t) في السنة المالية (i)	تقرير المراجعة
AE i,t	جهد المراجع للشركة (t) في السنة المالية (i)	المركز المالي
ER i	سعر صرف العملة المحلية في نهاية السنة المالية (i)	البنك المركزي المصري
IR i	معدل التضخم في نهاية السنة المالية (i)	ومؤسسة النقد العربي

القسم الرابع

دراسة تطبيقية دولية مقارنة لإختبار أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة

١/٤ - مجتمع وعينة الدراسة:

قام الباحثان بإجراء دراسة تطبيقية دولية مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، ويتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية في شركات الأسمت المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري وعددهم (٨) شركات، وشركات الأسمت المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي وعددهم (١٤) شركات، وإعتمدت الدراسة التطبيقية على أسلوب المسح الشامل لتكون العينة مكونة من (٢٢) شركة لتمثل عينة الدراسة التطبيقية ما يعادل (١٠٠%) من إجمالي مجتمع الدراسة.

٢/٤ - مصدر الحصول على البيانات:

تم الحصول على بيانات البنوك محل عينة الدراسة التطبيقية من مصادرين:

– شركة مصر لنشر المعلومات (<http://www.egidegypt.com>).

– موقع البورصة مباشر مصر

(<https://www.mubasher.info/countries/EG>).

٣/٤ - التحليل الإحصائي وإختبار فروض الدراسة التطبيقية:

قام الباحثان باستخدام أسلوب تحليل بيانات البيانات القطاعية المتحرك Panel data Analysis Dynamic وذلك بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت Fixed Effect model

١/٣/٤ - إختبار الفرض الرئيس الأول:

يهدف الفرض الرئيس الأول إلى قياس أهم العوامل المؤثرة على الاحتفاظ بالنقدية.

أثر الإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

١/١/٣/٤ - نتيجة الفرض الأول بجمهورية مصر العربية

جدول (٥) مقدرات النموذج الأول جمهورية مصر العربية

القرار الاحصائي	الاحتمال المحسوب	t- قيمة	معامل الانحدار التقديري	المتغير المستقل
غير معنوي	0.0173	2.77712	1.31E-14	FS
غير معنوي	0.6297	-0.492958	-3.28E-15	AGE
غير معنوي	0.9403	-0.076293	-3.26E-16	ROE
معنوي	0.01678	2.454809	1.73E-14	LEV
غير معنوي	0.5891	0.552799	6.63E-15	GR
غير معنوي	0.8698	0.166939	4.79E-16	ED
معنوي	0	6.92E+13	1	OCF
معنوي	0.0022	-3.73854	-1.78E-11	ER
معنوي	0.0072	3.142821	1.02E-15	IR
معنوي	0.0033	3.52748	8.43E-13	الحد الثابت C

من جدول مقدرات النموذج الأول الخاص بالفرض الأول في مصر يتضح وجود بعض المتغيرات الداخلة في النموذج ذات الدلالة الإحصائية كما يتضح وجود بعض المتغيرات الغير دالة إحصائياً، وبالتالي فإنه يمكن حذف جميع المتغيرات الغير دالة إحصائياً وإعادة تقدير النموذج النهائي بعد حل المشكلات المختلفة الخاصة بالتقدير.

جدول (٦) مقدرات النموذج الاول النهائي جمهورية مصر العربية

القرار الاحصائي	الاحتمال المحسوب	t- قيمة	معامل الانحدار التقديري	المتغير المستقل
معنوي	0.048108044	44582٠.٢-	-0.115052	FS
معنوي	0.02207174	6480٩.٢	0.053135	ROE
معنوي	0.048554321	-2.115876	-0.211222	LEV
معنوي	0.034845594	1.99094875	0.104286	GR

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والاقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

معنوي	0.048510624	2.022051891	21.97467	ER
معنوي	0	5.095024	0.801113	CH(-1)
معنوي	0	6.92E	0.92	OCF

ويتضح من الجدول ما يلي:

- أن قيمة الاحتمال المحسوب الخاص بكل من حجم الشركة FS، العائد على حقوق الملكية ROE، الرافعة المالية LEV، وسعر صرف العملة المحلية ER و التدفق النقدي التشغيلي OCF معدل نمو الشركة GR جميعها اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لجميع المتغيرات وذلك على الاحتفاظ بالنقدية في الشركة.
 - وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للاحتفاظ بالنقدية بفترة ابطاء CH(-1) ويعني انه يوجد انحدار ذاتي في النموذج وهذا يعبر عن نموذج انحدار ديناميكي لمتغيرات الفرض الأول بجمهورية مصر العربية.
 - كانت إشارة المعاملات لكل من المتغيرات المعنوية التي تعبر عن [العائد على حقوق الملكية- معدل نمو الشركة - سعر صرف العملة المحلية- التدفق النقدي التشغيلي] إشارات موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات والاحتفاظ بالنقدية.
 - كانت إشارة كل من [حجم الشركة/ الرافعة المالية] سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات والاحتفاظ بالنقدية
- جدول (٧) إختبار جودة مقدرات النموذج الأول جمهورية مصر العربية**

المتغير التابع	قيمة F	الاحتمال المحسوب	القرار الإحصائي	قيمة ديرين واتسون DW	معامل التحديد R^2
CH ₁	13.74	0.0	معنوي	2.682	82.9%

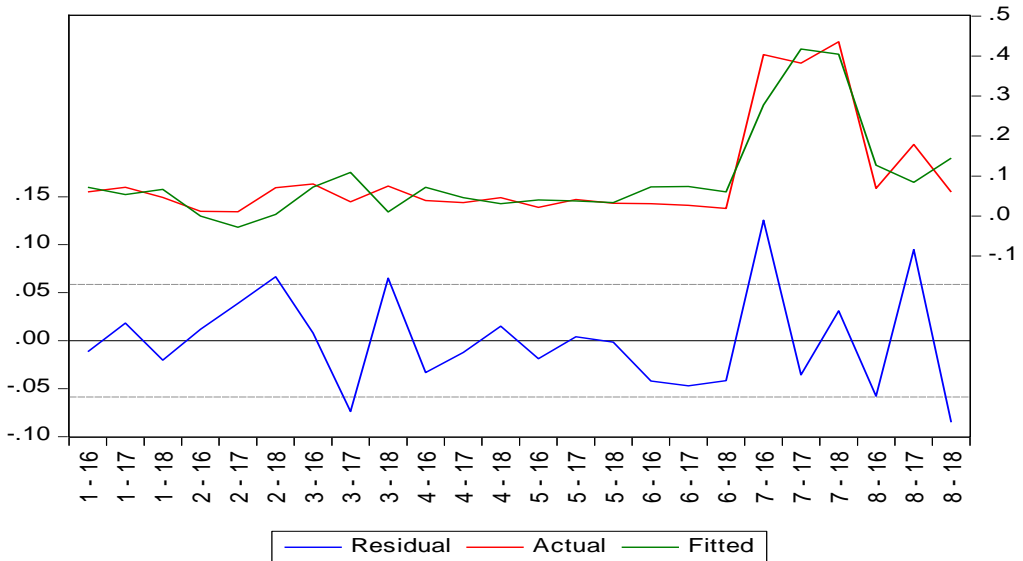
من الجدول يتضح أن:

- كانت قيمة الاحتمال المحسوب الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني إمكانية قبول النموذج بصورة إجمالية.

- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=82.9\%$ وهذا يعني أن جميع التغيرات ذات الدلالة الإحصائية مسؤولة عن تفسير ما نسبته 82.9% من التغيرات التي تحدث في الاحتفاظ بالنقدية في جمهورية مصر العربية والنسبة الباقية ترجع إلى الخطأ العشوائي Random error.
- للتعرف على مدى وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة $Dw=2.682$ وبالنظر إلى القيم الجدولية من جداول ديرين واتسون نجد أن تلك القيمة تقع بين القيمتين $Du,4-Du$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

- الشكل التالي يوضح توزيع القيم الفعلية والمقدرة والأخطاء

شكل (4) توزيع الأخطاء للنموذج الأول جمهورية مصر العربية



من الشكل يتضح أن القيم الفعلية تقترب من القيم المقدرة مما يدل على جودة النموذج المقدر.

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

٢/١/٣/٤ - نتيجة الفرض الأول بالمملكة العربية السعودية
جدول (٨) مقدرات النموذج الأول المملكة العربية السعودية

المتغير المستقل	معامل الانحدار التقديري	t- قيمة	الاحتمال المحسوب	القرار الاحصائي
FS	-2.89E-09	-5.733262	0	معنوي
AGE	-6.55E-10	-2.036777	٤٨0.0	معنوي
ROE	9.63E-10	0.730835	0.4702	غير معنوي
LEV	-4.13E-10	-1.274655	0.0116	معنوي
GR	1.35E-09	0.502826	0.6185	غير معنوي
ED	-5.60E-11	-0.259666	0.7968	غير معنوي
OCF	4.11E-08	15.39963	0	معنوي
ER	6.36E-06	1.227157	0.0287	معنوي
IR	4.75E-10	2.198919	0.0394	معنوي
الحد الثابت C	-1.67E-06	-2.206521	0.0365	معنوي

من جدول مقدرات النموذج الأول الخاص بالفرض الأول في دولة السعودية يتضح وجود بعض المتغيرات الداخلة في النموذج ذات الدلالة الإحصائية كما يتضح وجود بعض المتغيرات الغير دالة إحصائياً، وبالتالي فإنه يمكن حذف جميع المتغيرات الغير دالة إحصائياً وإعادة تقدير النموذج النهائي بعد حل المشكلات المختلفة الخاصة بالتقدير

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

جدول (٩) مقدرات النموذج الاول النهائي المملكة العربية السعودية

المتغير المستقل	معامل الانحدار التقديري	t- قيمة	الاحتمال المحسوب	القرار الاحصائي
FS	-2.310739	-174.7502	0	معنوي
ED	0.291411	2.05654	0.0447	معنوي
OCF	22.02967	14.16139	0	معنوي
LEV	-4.13E-10	-1.274655	0.0116	معنوي
ER	.36E-06 ^٣	2.227358	0.021	معنوي
IR	2.75E-10	2.15201	0.0301	معنوي

يتضح من الجدول ما يلي:

- أن قيمة الاحتمال المحسوب الخاص بكل من حجم الشركة FS، توزيعات ارباح الشركات ED، التدفق النقدي التشغيلي OCF الرافعة المالية LEV سعر صرف العملة المحلية ER معدل التضخم IR جميعها اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لجميع المتغيرات وذلك على الاحتفاظ بالنقدية في الشركة في المملكة العربية السعودية.
- كانت إشارة المعاملات لكل من المتغيرات المعنوية التي تعبر عن [توزيعات ارباح الشركات - التدفق النقدي التشغيلي- سعر صرف العملة المحلية - معدل التضخم] إشارات موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات والاحتفاظ بالنقدية في المملكة العربية السعودية.
- كانت إشارة [حجم الشركة -الرافعة المالية] إشارات سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات والاحتفاظ بالنقدية في المملكة العربية السعودية.

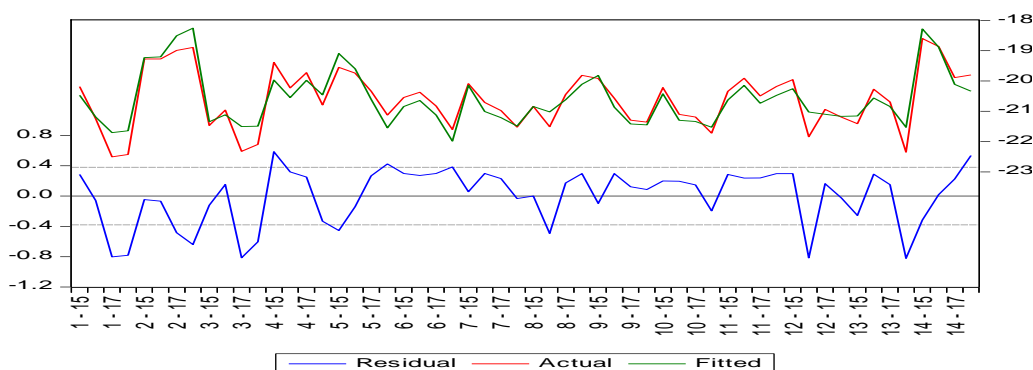
جدول (١٠) إختبار جودة مقدرات النموذج الأول المملكة العربية السعودية

المتغير التابع	قيمة F	الاحتمال المحسوب	القرار الإحصائي	قيمة ديرين واتسون DW	معامل التحديد R^2
CH_{it}	٩٥.٦٣	٠.٠	معنوي	١.٨٣٢	%٨٤.٥

من الجدول يتضح أن:

- كانت قيمة الاحتمال المحسوب الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى إمكانية قبول النموذج بصورة إجمالية.
- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=\%٨٤.٥$ وهذا يعنى أن جميع التغيرات ذات الدلالة الإحصائية مسؤولة عن تفسير ما نسبته %٨٤.٥ من التغيرات التي تحدث في الاحتفاظ بالنقدية في المملكة العربية السعودية والنسبة الباقية ترجع إلى الخطأ العشوائي Random error.
- للتعرف على مدى وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة $Dw=1.830$ وبالنظر إلى القيم الجدولية من جداول ديرين واتسون نجد أن تلك القيمة تقع بين القيمتين $Du,4-Du$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.
- الشكل التالي يوضح توزيع القيم الفعلية والمقدرة والأخطاء

شكل (5) توزيع الأخطاء للنموذج الأول المملكة العربية السعودية



أثر الإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

من الشكل يتضح أن القيم الفعلية تقترب من القيم المقدرة مما يدل على جودة النموذج المقدر

٢/٣/٤ - الفرض الرئيس الثاني:

يهدف الفرض الرئيس الثاني إلى التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على توقيت إصدار تقرير المراجعة.

١/٢/٣/٤ - نتيجة الفرض الثاني بجمهورية مصر العربية

جدول (١١) مقدرات النموذج الثاني جمهورية مصر العربية

القرار الاحصائي	الاحتمال المحسوب	t- قيمة	معامل الانحدار التقديري	المتغير المستقل
غير معنوي	0.541	0.619808	6.885318	AIS
معنوي	0.0166	-2.62539	-21.4823	AO
معنوي	0.0444	-2.01823	-152.682	AE
معنوي	0.0432	3.033881	0.929761	FS
غير معنوي	0.8522	-0.18827	-1.88795	ROE
معنوي	0.04872	2.075227	18.47858	LEV
غير معنوي	0.7637	0.303972	82.34671	C

من جدول مقدرات النموذج الثاني الخاص بالفرض الثاني في دولة مصر يتضح وجود بعض المتغيرات الداخلة في النموذج ذات الدلالة الإحصائية كما يتضح وجود بعض المتغيرات الغير دالة إحصائياً، وبالتالي فإنه يمكن حذف جميع المتغيرات الغير دالة إحصائياً في الفرض الثاني وإعادة تقدير النموذج النهائي بعد حل المشكلات المختلفة الخاصة بالتقدير.

أثر الإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

جدول (١٢) مقدرات النموذج الثاني النهائي جمهورية مصر العربية

المتغير المستقل	معامل الانحدار التقديري	t-قيمة	الاحتمال المحسوب	القرار الاحصائي
AO	-6.22592	-2.6843	0.04114	معنوي
FS	1.445873	2.249669	0.0353	معنوي
AE	-142.242	-2.01823	0.0444	معنوي
LEV	18.47858	2.075227	0.04872	معنوي
ARL(-1)	0.891401	.86157٠1	0	معنوي

يتضح من الجدول ما يلي:

- أن قيمة الاحتمال المحسوب الخاص بكل من حجم الشركة FS، نوع مكتب المراجعة AO، جهد المراجع AE الرافعة المالية LEV جميعها اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لجميع المتغيرات وذلك على توقيت إصدار تقرير المراجعة في الشركات المصرية.
- وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتوقيت إصدار تقرير المراجعة بفترة ابطاء ARL(-1) ويعني انه يوجد انحدار ذاتي في النموذج وهذا يعبر عن نموذج انحدار ديناميكي لمتغيرات الفرض الثاني بجمهورية مصر العربية.
- كانت إشارة المعاملات لكل من المتغيرات المعنوية التي تعبر عن (حجم الشركة- الرافعة المالية) إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة و توقيت إصدار تقرير المراجعة.
- كانت إشارة كل من (نوع مكتب المراجعة-جهد المراجع) إشارة سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين نوع مكتب المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة.

أثر الإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

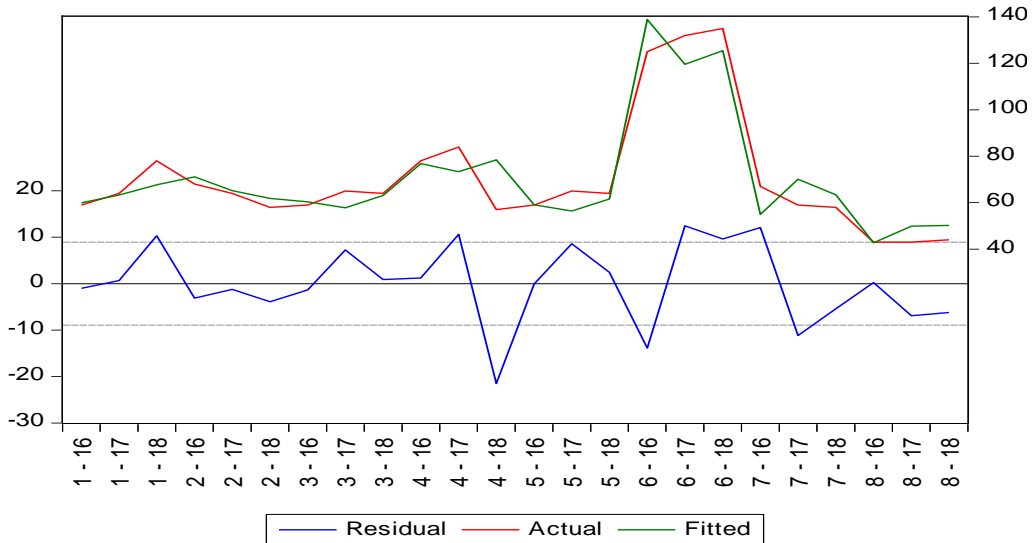
جدول (١٣) اختبار جودة مقدرات النموذج الثاني جمهورية مصر العربية

المتغير التابع	قيمة F	الاحتمال المحسوب	القرار الإحصائي	قيمة ديربن واتسون DW	معامل التحديد R ²
ARL _{it}	٥٢.٥	٠.٠	معنوي	٢.٣٤٥	%٨٨.٦

من الجدول يتضح أن:

- كانت قيمة الاحتمال المحسوب الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني إمكانية قبول النموذج بصورة إجمالية.
- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=88.6\%$ وهذا يعني أن جميع التغيرات ذات الدلالة الإحصائية مسؤولة عن تفسير ما نسبته ٨٨.٦% من التغيرات التي تحدث في توقيت إصدار تقرير المراجعة في جمهورية مصر العربية والنسبة الباقية ترجع إلى الخطأ العشوائي Random error.
- للتعرف على مدى وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة $Dw=2.345$ وبالنظر إلى القيم الجدولية من جداول ديربن واتسون نجد أن تلك القيمة تقع بين القيمتين $Du,4-Du$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.
- الشكل التالي يوضح توزيع القيم الفعلية والمقدرة والأخطاء

شكل (6) توزيع الأخطاء للنموذج الثاني جمهورية مصر العربية



من الشكل يتضح أن القيم الفعلية تقترب من القيم المقدرة مما يدل على جودة النموذج المقدر.

٢/٢/٣/٤ - نتيجة الفرض الثاني بالمملكة العربية السعودية

جدول (١٤) مقدرات النموذج الثاني المملكة العربية السعودية

القرار الاحصائي	الاحتمال المحسوب	t- قيمة	معامل الانحدار التقديري	المتغير المستقل
غير معنوي	0.3823	0.881587	5.35321	AIS
معنوي	0.0294	2.5425	11.84198	AO
غير معنوي	0.6773	0.418638	0.186844	AE
معنوي	0.04579	2.445565	8.614885	FS
معنوي	0.018	-2.44851	-86.1312	ROE
معنوي	0.02599	2.13972	11.68768	LEV
غير معنوي	0.832	-0.21323	-38.8704	C

أثر الإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي الباز & د/ أسامة علي التمامي

من جدول مقدرات النموذج الثاني الخاص بالفرض الثاني في دولة السعودية يتضح وجود بعض المتغيرات الداخلة في النموذج ذات الدلالة الإحصائية كما يتضح وجود بعض المتغيرات الغير دالة إحصائياً، وبالتالي فإنه يمكن حذف جميع المتغيرات الغير دالة إحصائياً وإعادة تقدير النموذج النهائي بعد حل المشكلات المختلفة الخاصة بالتقدير.

جدول (١٥) مقدرات النموذج الثاني النهائي المملكة العربية السعودية

القرار الإحصائي	الاحتمال المحسوب	-قيمة	معامل الانحدار التقديري	المتغير المستقل
معنوي	964٠٤0.	35077٠.٢	7.190552	AO
معنوي	0.0006	3.731788	2.319845	FS
معنوي	0.0465	-2.05799	-61.1836	ROE
معنوي	0.02599	2.13972	11.68768	LEV
معنوي	0	6.569894	0.728753	ARL(-1)

يتضح من الجدول ما يلي:

- أن قيمة الاحتمال المحسوب الخاص بكل من حجم الشركة FS، نوع مكتب المراجعة AO، العند على حقوق الملكية ROE الرافعة المالية LEV جميعها اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لجميع المتغيرات وذلك على توقيت إصدار تقرير المراجعة.
- وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتوقيت إصدار تقرير المراجعة بفترة ابطاء ARL(-1) ويعني انه يوجد انحدار ذاتي في النموذج وهذا يعبر عن نموذج انحدار ديناميكي لمتغيرات الفرض الثاني بالمملكة العربية السعودية.
- كانت إشارة المعاملات لكل من المتغيرات المعنوية التي تعبر عن (حجم الشركة- نوع مكتب المراجعة-الرافعة المالية) موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المذكورة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة.

أثر الإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

- كانت إشارة العائد على حقوق الملكية سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة

جدول (١٦) إختبار جودة مقدرات النموذج الثاني المملكة العربية السعودية

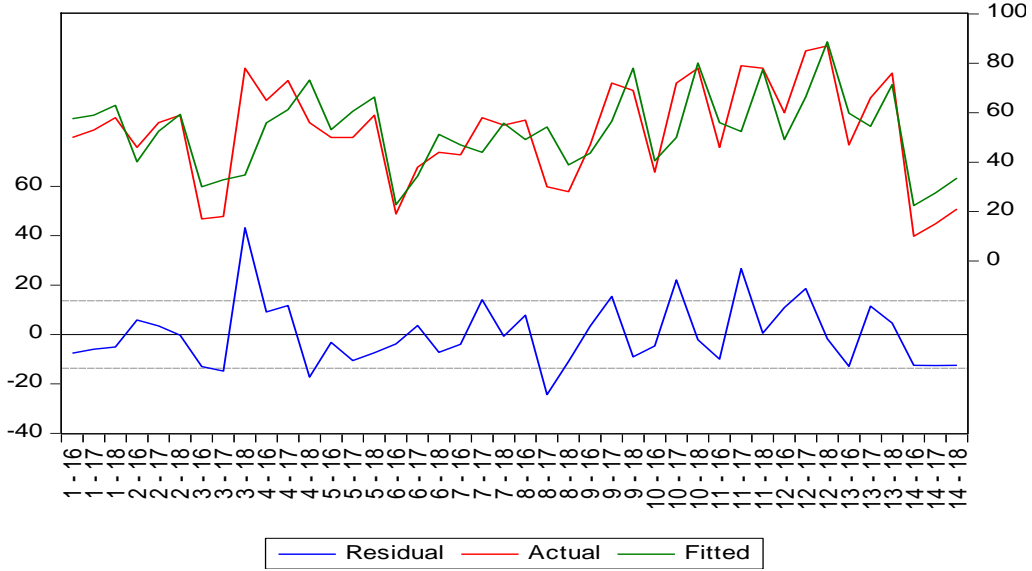
المتغير التابع	قيمة F	الاحتمال المحسوب	القرار الإحصائي	قيمة ديرين واتسون DW	معامل التحديد R^2
ARL _{it}	١٣.٥٣	٠.٠	معنوي	٢.٣٣١	%٥٨.٨

من الجدول يتضح أن:

- كانت قيمة الاحتمال المحسوب الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني إمكانية قبول النموذج بصورة إجمالية.
- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=58.8\%$ وهذا يعني أن جميع التغيرات ذات الدلالة الإحصائية مسؤولة عن تفسير ما نسبته %58.8 من التغيرات التي تحدث في توقيت إصدار تقرير المراجعة في المملكة العربية السعودية والنسبة الباقية ترجع إلى الخطأ العشوائي Random error.
- للتعرف على مدى وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة $Dw=2.33$ وبالنظر إلى القيم الجدولية من جداول ديرين واتسون نجد أن تلك القيمة تقع بين القيمتين $Du,4-Du$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.
- الشكل التالي يوضح توزيع القيم الفعلية والمقدرة والأخطاء

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

شكل (7) توزيع الأخطاء للنموذج الثاني المملكة العربية السعودية



من الشكل يتضح أن القيم الفعلية تقترب من القيم المقدرة مما يدل على جودة النموذج المقدر.

٣/٣/٤- الفرض الرئيس الثالث:

يهدف الفرض الرئيس الثالث إلى قياس أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية بالشركة.

١/٣/٣/٤- نتيجة الفرض الثالث بجمهورية مصر العربية

جدول (١٧) مقدرات النموذج الثالث جمهورية مصر العربية

القرار الاحصائي	الاحتمال المحسوب	t- قيمة	معامل الانحدار التقديري	المتغير المستقل
معنوي	15٤0.0	1557٣-2.	-21.0855	LOG(CH)
غير معنوي	0.9557	-0.05693	-0.89082	AIS
معنوي	3٠٩0.0	.87461٢-	-26.3846	AO
معنوي	0.0301	-3.36883	-137.436	AE

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

غير معنوي	0.4979	-0.70335	-22.6178	FS
غير معنوي	0.6513	0.46583	24.45862	AGE
معنوي	0.0474	2.259801	33.29713	ROE
معنوي	0.0275	-2.28573	-60.1255	LEV
معنوي	0.0139	2.327438	54.9166	GR
معنوي	0.01879	2.413351	15.25239	ED
غير معنوي	0.8679	0.170694	14.51628	OCF
غير معنوي	0.7263	0.360068	7017.528	ER
غير معنوي	0.8322	-0.21745	-0.2745	IR
غير معنوي	0.8732	-0.1637	-148.063	C

من جدول مقدرات النموذج الثالث الخاص بالفرض الثالث في مصر يتضح وجود بعض المتغيرات الداخلة في النموذج ذات الدلالة الإحصائية كما يتضح وجود بعض المتغيرات الغير دالة إحصائياً، وبالتالي فإنه يمكن حذف جميع المتغيرات الغير دالة إحصائياً وإعادة تقدير النموذج النهائي بعد حل المشكلات المختلفة الخاصة بالتقدير.

جدول (١٨) مقدرات النموذج الثالث النهائي جمهورية مصر العربية

القرار الاحصائي	الاحتمال المحسوب	t- قيمة	معامل الانحدار التقديري	المتغير المستقل
معنوي	0.0182	-2.51341	-12.1781	LOG(CH)
معنوي	0.0006	-3.89768	-31.198	AO
معنوي	0.0103	-2.75845	-148.329	AE
معنوي	0.0072	2.904733	41.45239	AGE
معنوي	7٤٨0.0	2.026577	14.87855	ED
معنوي	0.0474	2.259801	33.29713	ROE
معنوي	0.0275	-2.28573	-60.1255	LEV
معنوي	0.0139	2.327438	54.9166	GR

يتضح من الجدول ما يلي:

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والاقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

- أن قيمة الاحتمال المحسوب الخاص بكل من حجم الشركة الاحتفاظ بالنقدية CH، نوع مكتب المراجعة AO عمر الشركة AGE وتوزيعات ارباح الشركات ED وجهد المراجع AE والعائد على حقوق الملكية ROE و الرافعة المالية LEV ومعدل نمو الشركة GR جميعها اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لجميع المتغيرات وذلك على توقيت اصدار تقرير المراجعة في الشركات المصرية.
 - كانت إشارة المعاملات لكل من المتغيرات المعنوية التي تعبر عن [عمر الشركة- توزيعات الارباح -العائد على حقوق الملكية-معدل نمو الشركة] إشارات موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات و توقيت اصدار تقرير المراجعة في شركات جمهورية مصر العربية.
 - كانت إشارة كل من [الاحتفاظ بالنقدية -نوع مكتب المراجعة – جهد المراجع- الرافعة المالية] إشارات سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات وتوقيت اصدار تقرير المراجعة.
- جدول (١٩) اختبار جودة مقدرات النموذج الثالث جمهورية مصر العربية**

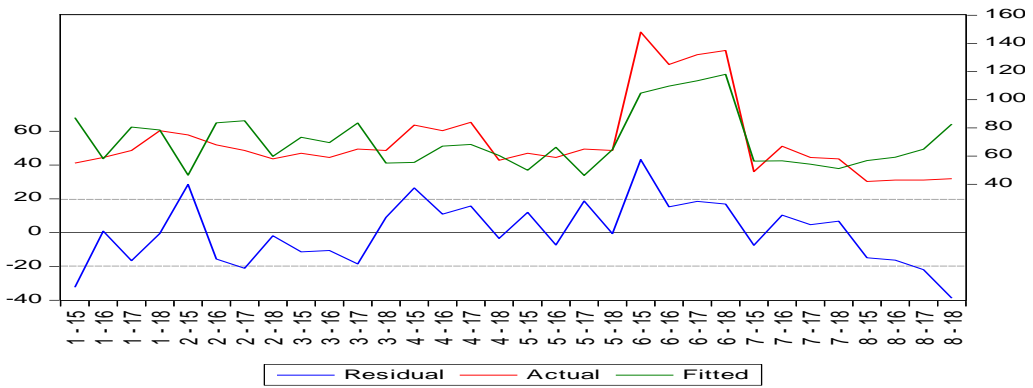
المتغير التابع	قيمة F	الاحتمال المحسوب	القرار الإحصائي	قيمة ديرين واتسون DW	معامل التحديد R^2
ARL _{it}	٥.٨٩	٠.٠٠١	معنوي	١.٧١٥	%٥٣.١

- من الجدول يتضح أن:
- كانت قيمة الاحتمال المحسوب الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني إمكانية قبول النموذج بصورة إجمالية.
 - كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=53.1\%$ وهذا يعني أن جميع التغيرات ذات الدلالة الإحصائية مسؤولة عن تفسير ما نسبته ٥٣.١% من التغيرات التي تحدث في توقيت اصدار تقرير المراجعة في جمهورية مصر العربية والنسبة الباقية ترجع إلى الخطأ العشوائي Random error.

أثر الإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

- للتعرف على مدى وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة $Dw=1.715$ وبالنظر إلى القيم الجدولية من جداول ديرين واتسون نجد أن تلك القيمة تقع بين القيمتين $Du,4-Du$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.
- الشكل التالي يوضح توزيع القيم الفعلية والمقدرة والأخطاء.

شكل (8) توزيع الأخطاء للنموذج الثالث جمهورية مصر العربية



من الشكل يتضح أن القيم الفعلية تقترب من القيم المقدرة مما يدل على جودة النموذج المقدر.

٢/٣/٣/٤ - نتيجة الفرض الثالث بالمملكة العربية السعودية

جدول (٢٠) مقدرات النموذج الثالث المملكة العربية السعودية

القرار الاحصائي	الاحتمال المحسوب	t-قيمة	معامل الانحدار التقديري	المتغير المستقل
معنوي	339٠٤0.	4372٠.٢-	-14.4857	LOG(CH)
معنوي	0.0384	2.20477	8.630825	AIS
معنوي	0.0282	2.231982	11.61889	AO
غير معنوي	0.9693	0.038781	0.0282	AE
معنوي	53٠٤0.	.42478٢-	-48.2414	FS

أثر الإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

معنوي	0.0494	2.054468	31.32766	AGE
معنوي	0.0323	-2.85048	-54.7569	ROE
معنوي	0.022	2.248984	21.20219	LEV
غير معنوي	0.4005	0.85376	110.0362	GR
غير معنوي	0.7181	0.364652	3.903662	ED
معنوي	0.0496	2.150692	336.7671	OCF
معنوي	88٠٤0.	.349477٢	336601.6	ER
غير معنوي	0.0297	2.227917	24.02037	IR
معنوي	887٠٤0.	34741٢.-	-89615.5	C

من جدول مقدرات النموذج الثالث الخاص بالفرض الثالث في دولة السعودية يتضح وجود بعض المتغيرات الداخلة في النموذج ذات الدلالة الإحصائية كما يتضح وجود بعض المتغيرات الغير دالة إحصائياً، وبالتالي فإنه يمكن حذف جميع المتغيرات الغير دالة إحصائياً وإعادة تقدير النموذج النهائي بعد حل المشكلات المختلفة الخاصة بالتقدير.

جدول (٢١) مقدرات النموذج الثالث النهائي المملكة العربية السعودية

القرار الاحصائي	الاحتمال المحسوب	t- قيمة	معامل الانحدار التقديري	المتغير المستقل
معنوي	0.1607	.42978٢	3.58302	LOG(CH)
معنوي	0.2887	.07557٢-	-5.84913	FS
معنوي	0.0384	2.20477	8.630825	AIS
معنوي	0.0282	2.231982	11.61889	AO
معنوي	0.0323	-2.85048	-54.7569	ROE
معنوي	0.022	2.248984	21.20219	LEV
معنوي	0.0496	2.150692	336.7671	OCF
معنوي	88٠٤0.	.349477٢	336601.6	ER
معنوي	0	6.460927	0.734508	ARL(-1)

يتضح من الجدول ما يلي:

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

- أن قيمة الاحتمال المحسوب الخاص بكل من حجم الشركة الاحتفاظ بالنقدية CH، وحجم الشركة FS تخصص مكتب المراجعة AIS نوع مكتب المراجعة AO العائد على حقوق الملكية ROE الرافعة المالية LEV التدفق النقدي التشغيلي OCF سعر صرف العملة المحلية ER جميعها اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لجميع المتغيرات وذلك على توقيت إصدار تقرير المراجعة في الشركات السعودية.
- وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتوقيت إصدار تقرير المراجعة بفترة ابطاء (-1) ARL ويعني انه يوجد انحدار ذاتي في النموذج وهذا يعبر عن نموذج انحدار ديناميكي لمتغيرات الفرض الثاني بالمملكة العربية السعودية.
- كانت إشارة المعاملات لكل من المتغيرات المعنوية التي تعبر عن (الاحتفاظ بالنقدية - تخصص مكتب المراجعة - نوع مكتب المراجعة- الرافعة المالية - التدفقات النقدية التشغيلية - سعر صرف العملة المحلية) إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاحتفاظ بالنقدية و توقيت إصدار تقرير المراجعة في الشركات السعودية.
- كانت إشارة (حجم الشركة- العائد على حقوق الملكية) إشارات سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة و توقيت إصدار تقرير المراجعة.

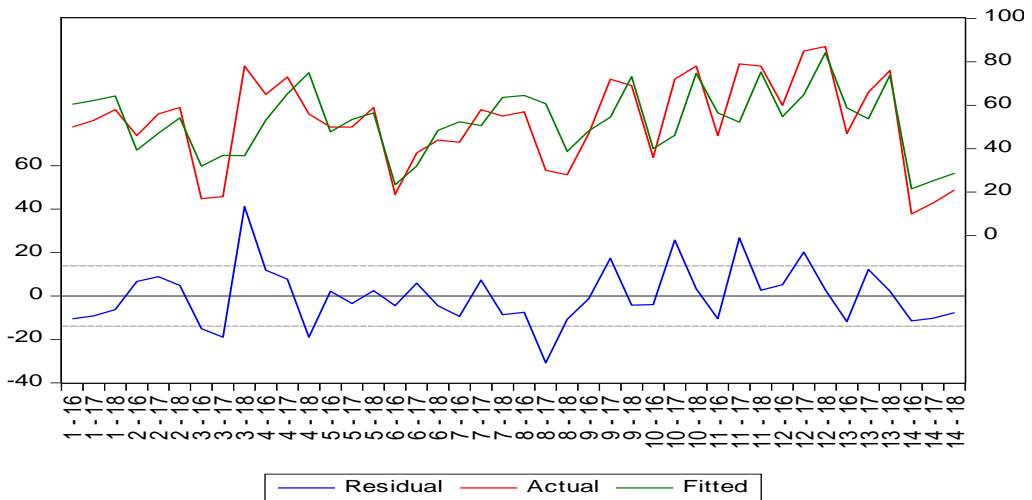
جدول (٢٢) اختبار جودة مقدرات النموذج الثالث المملكة العربية السعودية

المتغير التابع	قيمة F	الاحتمال المحسوب	القرار الإحصائي	قيمة ديرين واتسون DW	معامل التحديد R^2
ARL _{it}	١٦.٦٨	٠.٠	معنوي	٢.٢١٩	٥٦.١%

من الجدول يتضح أن:

- كانت قيمة الاحتمال المحسوب الخاص باختبار معنوية النموذج الإجمالي اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى إمكانية قبول النموذج بصورة إجمالية.
- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=58.8\%$ وهذا يعنى أن جميع التغيرات ذات الدلالة الإحصائية مسؤولة عن تفسير ما نسبته 58.8% من التغيرات التي تحدث في توقيت إصدار تقرير المراجعة في المملكة العربية السعودية والنسبة الباقية ترجع إلى الخطأ العشوائي Random error.
- للتعرف على مدى وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة $Dw=1.715$ وبالنظر إلى القيم الجدولية من جداول ديرين واتسون نجد أن تلك القيمة تقع بين القيمتين $Du,4-Du$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.
- الشكل التالي يوضح توزيع القيم الفعلية والمقدرة والأخطاء

شكل (9) توزيع الأخطاء للنموذج الثالث المملكة العربية السعودية



من الشكل يتضح أن القيم الفعلية تقترب من القيم المقدرة مما يدل على جودة النموذج المقدرة

القسم الخامس النتائج والتوصيات والإضافة العلمية

١/٥ - النتائج:

توصل الباحثان الي العديد من النتائج وتم تقسيمها الي ما يلي:

١/١/٥ - النتائج النظرية من الأدب المحاسبي:

- أن الحد الأمثل للإحتفاظ بالنقدية غير محدد - الي الآن - بشكل دقيق علي الرغم من وجود العديد من النظريات العلمية في مجالي المحاسبة والتمويل التي تناولت هذه الجزئية، والتي بدورها لاحظ الباحثان خلال إستعراض للجزء النظري في هذا البحث تضارب الفروض التي تستند إليها كل نظرية في تفسير دوافع ومحددات الشركات للإحتفاظ بالنقدية.
- تعتبر عدم كفاءة أسواق الأوراق المالية أهم العوامل المؤثرة علي إختلاف تفسيرات ونتائج الأدبيات المحاسبية حول المفهوم والحد الأمثل للإحتفاظ بالنقدية.
- يعتبر توقيت إصدار تقرير المراجعة أهم العوامل المؤثرة علي جودة المعلومات المحاسبية من زاوية التوقيت الملائم ومدى تأثير المعلومة علي قرارات أصحاب المصالح قبل إفتقادها لأهميتها.
- العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة مازال بحاجة الي المزيد من الأبحاث والدراسات العلمية في ظل الندرة والتضارب الحالي في نتائج الأدبيات المحاسبية وإفتقادها لتوافق الإطار الفكري والمفاهيمي.
- تؤثر المحددات المالية (مثل: حجم الشركة والرافعة المالية) علي سلوك إدارة الشركات تجاه مقدار النقدية المحتفظ بها، وبصفة خاصة في حالات تعدد فئات أصحاب المصالح والتكاليف السياسية المرتبطة وسلوك تكاليف الإنتاج ومدى إرتباطها بالموردين وطبيعة المعاملات المالية.

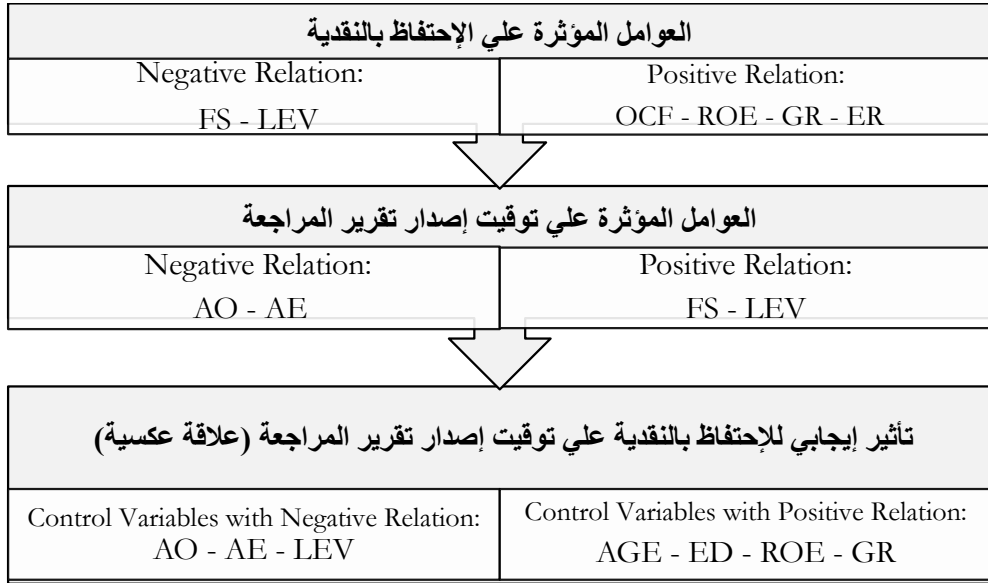
- تعتبر المحددات الإقتصادية (مثل: سعر الصرف للعملة المحلية والتضخم) من أهم العوامل المؤثرة على سلوك إدارة الشركات تجاه مقدار النقدية المحتفظ بها، وبصفة خاصة في حالات تعويم العملة المحلية أو التضخم الجامح.
٢/١/٥ - النتائج التطبيقية من البيئة المصرية:

- إستنتج الباحثان من خلال إختبار الفرض الأول:
(العوامل المؤثرة على الإحتفاظ بالنقدية في البيئة المصرية) إرتباط الإحتفاظ بالنقدية بعلاقة طردية مع كلاً من: (معدل العائد على حقوق الملكية ROE / معدل النمو GR/ التغير في سعر صرف العملة المحلية ER/ التدفقات النقدية التشغيلية OCF)، وعلاقة عكسية مع كلاً من: (حجم الشركة FS/ الرافعة المالية LEV)، وقد كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي (القدرة التفسيرية لنموذج الإختبار) $R^2 = 82.9\%$

- إستنتج الباحثان من خلال إختبار الفرض الثاني:
(العوامل المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في البيئة المصرية) إرتباط توقيت إصدار تقرير المراجعة بعلاقة طردية مع (حجم الشركة FS/ الرافعة المالية LEV)، وعلاقة عكسية مع (نوع مكتب المراجعة AO/ جهد المراجع AE)، وقد كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي (القدرة التفسيرية لنموذج الإختبار) $R^2 = 88.6\%$

- إستنتج الباحثان من خلال إختبار الفرض الثالث:
أن هناك تأثير إيجابي (علاقة عكسية) للإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة، وكانت قيمة معامل التحديد الإجمالي (القدرة التفسيرية لنموذج الإختبار) $R^2 = 53.1\%$ ، وقد كان لكلاً من: (عمر الشركة وتوزيعات الأرباح ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل النمو) إشارة موجبة مع هذه العلاقة كمتغيرات رقابية، بينما كان لكلاً من: (نوع مكتب المراجعة وجهد المراجع والرافعة المالية) إشارة سالبة مع هذه العلاقة كمتغيرات رقابية.

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي



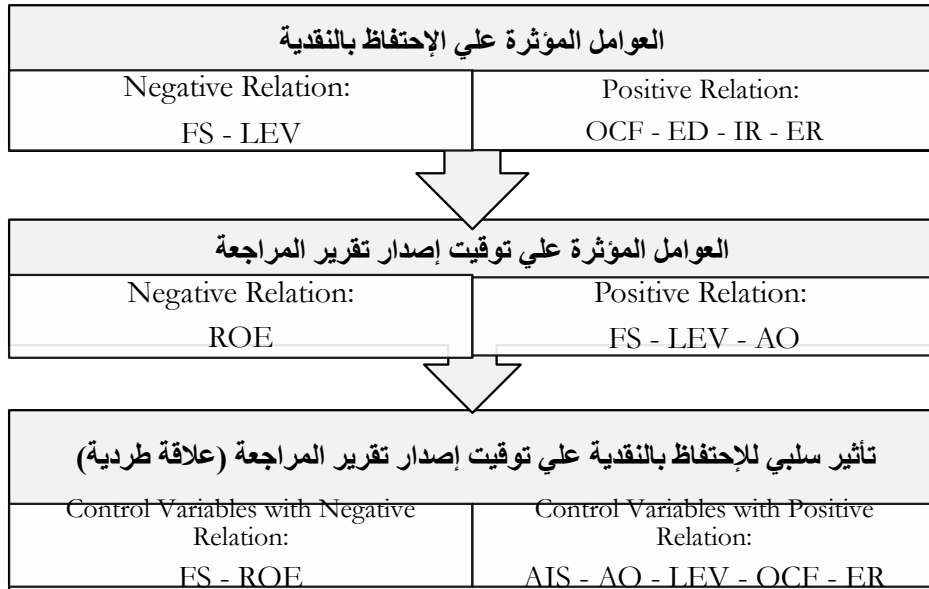
٣/١/٥ - النتائج التطبيقية من البيئة السعودية:

- إستنتج الباحثان من خلال إختبار الفرض الأول:
(العوامل المؤثرة على الاحتفاظ بالنقدية في البيئة السعودية) إرتباط الاحتفاظ بالنقدية بعلاقة طردية مع كلاً من: (توزيعات الأرباح ED / التدفقات النقدية التشغيلية OCF / التغير في سعر صرف العملة المحلية ER / معدل التضخم IR)، وعلاقة عكسية مع (حجم الشركة FS / الرافعة المالية LEV)، وقد كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي (القدرة التفسيرية لنموذج الإختبار) $R^2 = 84.5\%$
- إستنتج الباحثان من خلال إختبار الفرض الثاني:
(العوامل المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في البيئة السعودية) إرتباط توقيت إصدار تقرير المراجعة بعلاقة طردية مع (حجم الشركة FS / الرافعة المالية LEV / نوع مكتب المراجعة AO)، وعلاقة عكسية مع (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)، وقد كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي (القدرة التفسيرية لنموذج الإختبار) $R^2 = 58.8\%$

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

– استنتج الباحثان من خلال إختبار الفرض الثالث:

أن هناك تأثير سلبي (علاقة طردية) للإحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة، وكانت قيمة معامل التحديد الإجمالي (القدرة التفسيرية لنموذج الإختبار) $R^2 = 56.1\%$ وقد كان لكلاً من: (التخصص الصناعي للمراجع ونوع مكتب المراجعة والرافعة المالية والتدفقات النقدية التشغيلية والتغير في سعر صرف العملة المحلية) إشارة موجبة مع هذه العلاقة كمتغيرات رقابية، بينما كان لكلاً من: (حجم الشركة ومعدل العائد على حقوق الملكية) إشارة سالبة مع هذه العلاقة كمتغيرات رقابية.



٥/١/٤- مدى توافق النتائج التطبيقية بين البيئة المصرية والسعودية:

– من زاوية العوامل المؤثرة على الإحتفاظ بالنقدية: فقد أكدت النتائج التطبيقية في البيئة المصرية والسعودية وجود علاقة طردية مع (التدفقات النقدية التشغيلية / التغير في سعر صرف العملة المحلية) عكسية مع (حجم الشركة/ الرافعة المالية)

- من زاوية العوامل المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة: فقد أكدت النتائج التطبيقية في البيئة المصرية والسعودية وجود علاقة طردية مع (حجم الشركة / الرافعة المالية)، ولكن هناك تضارب في نوع العلاقة مع نوع مكتب المراجعة، حيث ظهرت هذه العلاقة عكسية في البيئة المصرية وطردية في البيئة السعودية.
 - من زاوية تأثير الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة: فقد تضاربت النتائج التطبيقية، حيث أن هذا التأثير إيجابي (علاقة عكسية) في البيئة المصرية وتأثير سلبي (علاقة طردية) في البيئة السعودية، ويرجح الباحثان هذا الاختلاف في التأثير الي عدة أسباب أهمها التغير في سعر صرف العملة المحلية.
- ٥/١/٥- مدي توافق النتائج التطبيقية للبحث مع الأدبيات المحاسبية:**
- يستعرض الباحثان مدي إتفاق أو إختلاف نتائج الدراسة مع بعض الأدبيات المحاسبية:
 - أكدت الدراسة الحالية علي وجود تأثير إيجابي (علاقة عكسية) للإحتفاظ بالنقدية علي توقيت إصدار تقرير المراجعة في البيئة المصرية، وهو ما يتفق مع عدة دراسات مثل (Zhang, 2018 / Durand, 2019).
 - أكدت الدراسة الحالية علي وجود تأثير سلبي (علاقة طردية) للإحتفاظ بالنقدية علي توقيت إصدار تقرير المراجعة في البيئة السعودية، وهو ما يتفق مع عدة دراسات مثل (Mohammadi et.al, 2018/ Christensen et.al, 2019).
- ٥/٢- التوصيات:**
- إنطلاقاً من الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا البحث يطرح الباحثان التوصيات التالية:
 - توجيه المزيد من الإهتمام الي ضبط وتفسير الأرصدة النقدية بالتقرير المالي لما له من تأثير علي عملية المراجعة من خلال فترة إصدار تقرير المراجعة.
 - إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول تأثير الإحتفاظ بالنقدية علي أبعاد عملية المراجعة عموماً وتوقيت إصدار تقرير المراجعة بصفة خاصة، مع تغيير نوعية القطاع والنشاط الإقتصادي للعينة محل الدراسة

- إجراء المزيد من الدراسات المقارنة في هذا المجال (وخاصة مع الدول العربية أو المحيط الإقليمي) لما يظهره من نتائج تثري الأدب المحاسبي حول إختلاف البيئات والعوامل المؤثرة من دولة لأخرى بهدف تدويل العلم المحاسبي.
- ضرورة إضافة بنود إلزامية بالإيضاحات المتممة للتقرير المالي السنوي بهدف التفسير التفصيلي عن حجم النقدية المحتفظ بها في نهاية العام.
- استخدام الشركات لنظام المعلومات الإسترشادي المقترح للإحتفاظ بالنقدية في القسم السادس من البحث، لما يتميز به هذا النظام من صفة الشمولية والمصدقية عند تقييم المستوي المفسر من النقدية المحتفظ بها، حيث أنه قد تم إثبات صلاحية النظام المقترح من خلال هذا البحث.

٣/٥- الإضافة العلمية:

- يعتبر هذا البحث إمتداداً للبحوث المحاسبية في مجال أسواق رأس المال، وتتمثل الإضافة العلمية لهذا البحث في النقاط التالية:
- تقديم إطار مفاهيمي نظري حديث للمتغيرات البحثية المطروحة (الإحتفاظ بالنقدية / توقيت إصدار تقرير المراجعة).
- تقديم أدلة تطبيقية حديثة حول العوامل المؤثرة على الإحتفاظ بالنقدية من خلال دراسة دولية مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية
- تقديم أدلة تطبيقية حديثة حول العوامل المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة من خلال دراسة دولية مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.
- سد الفجوة البحثية الحالية في مجال الإحتفاظ بالنقدية وتأثيرها على توقيت إصدار تقرير المراجعة من خلال دراسة دولية مقارنة، حيث يعتبر هذا البحث هو الأول من نوعه في إجراء دراسة مقارنة في هذا المجال بين البيئات العربية.

القسم السادس

نظام معلوماتي إسترشادي مقترح لمستوى الإحتفاظ بالنقدية في منشآت الأعمال
في ضوء عدم وجود حد أمثل متفق عليه للإحتفاظ بالنقدية في الأدبيات المحاسبية السابقة أو النظريات العلمية في مجال المحاسبة والتمويل، فقد قام الباحثان بتطوير نظام معلوماتي إسترشادي مقترح للحد الأمثل للإحتفاظ بالنقدية بالإستناد الي الدوافع السابق ذكرها في الإطار النظري للبحث (الدافع السلوكي/ دافع المعاملات/ الدافع الإحترازي/ دافع الوكالة/ الدافع الضريبي/ دافع المضاربة)، وفيما يلي يستعرض الباحثان النظام الإسترشادي المقترح للوصول للحد الأمثل للإحتفاظ بالنقدية في منشآت الأعمال من خلال العناصر التالية (المدخلات/ التشغيل/ المخرجات):

(١) مدخلات النظام المعلوماتي:	
تتكون مدخلات النظام المعلوماتي الإسترشادي المقترح من مجموعة متغيرات وهي: (صافي الربح/ الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول/ التدفق النقدي التشغيلي/ تكلفة المبيعات/ المبيعات/ معدل نمو القطاع الأقتصادي/ تكاليف ثابتة نقدية/ معدل الضريبة/ معدل الفائدة/ معدل النمو الموجب لسوق الأوراق المالية)	
(٢) التشغيل:	
الدافع	طريقة القياس / التفسير
السلوكي (Be.M)	$= \text{صافي الربح} \times (\text{الأرباح المحتجزة} / \text{إجمالي الأصول})$ $= \text{Net Income} \times (\text{Retained Earnings} / \text{Total Assets})$ التفسير: مؤشر عن سلوك وإتجاه الإدارة في توزيع صافي الأرباح السنوية
المعاملات (Tr.M)	$= \text{التدفق النقدي التشغيلي} \times (\text{تكلفة المبيعات} / \text{المبيعات})$ $= \text{OCFs} \times (\text{Cost of Goods Sold} / \text{Sales})$ التفسير: مؤشر عن الإحتياجات النقدية المستقبلية المتوقعة للأداء التشغيلي

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

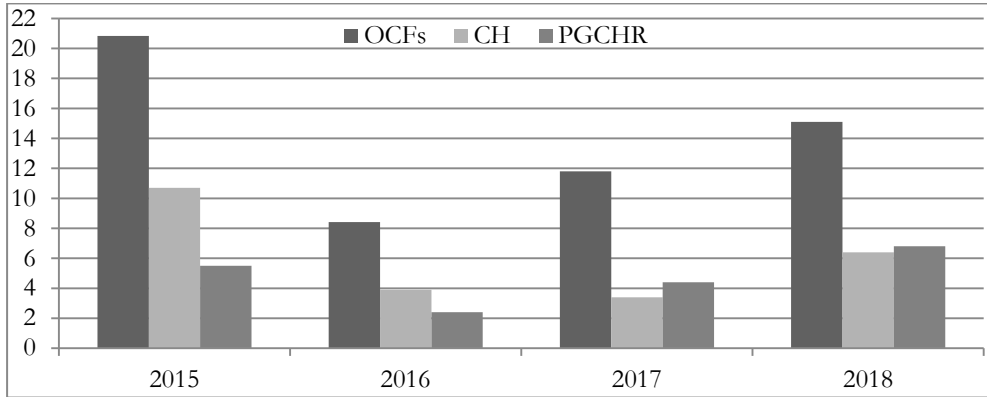
$= \text{Total Assets} \times \text{Sector Growth Rate}$ <p>التفسير: مؤشر عن الفرص الإستثمارية والنمو بناءً على تطور حجم أصول القطاع</p>	<p>الإحترازي (Pr.M)</p>
$= \text{Cash Fixed Cost} \times (1 + (\text{INF. Rate} - \text{INT. Rate}))$ <p>مؤشر عن التكاليف الثابتة غير المنسوبة لتطور القوة الشرائية للنقدية</p>	<p>الوكالة (Ag.M)</p>
$= \text{Net Income} \times (\text{Tax Rate} - \text{INT Rate})$ <p>التفسير: مؤشر عن النسبة المقبولة للضريبة المدفوعة من منظور حملة الأسهم</p>	<p>الضريبي (Ta.M)</p>
$= \text{Net Income} \times \text{Positive Stock Exchange GR.}$ <p>التفسير: مؤشر لدوافع ورغبة الإدارة في المضاربة بسوق الأوراق المالية</p>	<p>المضاربة (Sp.M)</p>
<p>(٣) مخرجات النظام المعلوماتي:</p>	
<p>الحد الأمثل المقترح للإحتفاظ بالنقدية (Proposed Cash Holdings) = متوسط نواتج دافع الإحتفاظ بالنقدية = Average (Be.M + Tr.M + Pr.M + Ag.M + Ta.M + Sp.M)</p>	
<p>النسبة الإسترشادية المقترحة للإحتفاظ بالنقدية (Proposed Guided Cash Holdings Percentage) = متوسط نواتج دوافع الإحتفاظ بالنقدية / إجمالي الأصول = Average (Be.M + Tr.M + Pr.M + Ag.M + Ta.M + Sp.M) / Total Assets</p>	
<p>علماً بأن الفرق بين النسبة الفعلية والإسترشادية للإحتفاظ بالنقدية (CH - PGCHP) تحتاج لتفسير منطقي من إدارة الشركة تجاه حملة الأسهم وباقي فئات أصحاب المصالح باعتبار أن ناتج النسبة الإسترشادية هي النسبة المفسرة بطريقة كمية وفقاً للدوافع.</p>	

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي

وفيما يلي تطبيق للنظام المعلوماتي الإسترشادي المقترح للاحتفاظ بالنقدية على
إحدى شركات الأسمنت:

الشركة العربية للأسمنت (جمهورية مصر العربية)				السنة المالية	م
CH - PGCHP	PGCHP (%)	CH (%)	OCFs (%)		
(شركات الأسمنت العاملة في جمهورية مصر العربية)					
5.2	5.5	10.7	20.83	2015	1
1.5	2.4	3.9	8.42	2016	2
(1)	4.4	3.4	11.80	2017	3
(0.4)	6.8	6.4	15.10	2018	4
<u>حيث أن:</u>					
التدفق النقدي التشغيلي بوزن نسبي لإجمالي الأصول				OCFs	
النسبة الفعلية للاحتفاظ بالنقدية				CH	
النسبة الإسترشادية المقترحة للاحتفاظ بالنقدية				PGCHP	
الفرق بين النسبة الفعلية والإسترشادية، وتعتبر المقدار غير المفسر للاحتفاظ بالنقدية (بالإيجاب أو السلب)				CH – PGCHP	

أثر الاحتفاظ بالنقدية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في ضوء المحددات المالية والإقتصادية:
د/ ماجد مصطفى علي البار & د/ أسامة علي التمامي



وبتحليل العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية وكلاً من النسبة المستنتجة بواسطة نظام المعلومات الإسترشادي المقترح والنسبة الفعلية للإحتفاظ بالنقدية بالتطبيق على بيانات الشركة العربية للأسمت، فقد لاحظ الباحثان أن سلوك النسبة المستنتجة للإحتفاظ بالنقدية بواسطة النظام المعلوماتي الإسترشادي تتماشى مع سلوك التدفقات النقدية على عكس النسبة الفعلية للإحتفاظ بالنقدية، وهو الأمر الذي يدل على مصداقية النظام المعلوماتي الإسترشادي المقترح.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

١. الأبياري، هشام فاروق (٢٠١٧) "نحو إطار لقياس تأخير تقرير المراجعة وأثره علي قيمة منشأة عميل المراجعة: منظور تحليلي ودراسة تطبيقية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد (٢)، ص ٤٤-٢.
٢. السيد، محمد صابر (٢٠١٨) "أثر أنماط هياكل الملكية علي مستوي الإحتفاظ بالنقدية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢٢) العدد (٨)، ص ١٤٤٣-١٥٢٣.
٣. الصيرفي، أسماء (٢٠١٧)، "نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة - دراسة تطبيقية مقارنة"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف المجلد (٥)، العدد (٢)، ص ١٢٨-١٠١.
٤. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (٢٠١٨) "الدليل الإسترشادي لممارسة المراجعة في المملكة العربية السعودية".
٥. بلال، السيد حسن (٢٠١٧) "العلاقة بين جودة الأرباح والنقدية المحتفظ بها: دراسة إختبارية علي الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢١) العدد (٧)، ص ٢٤٨-٢٠٠.
٦. دربوك، جمعة ونور الدين، علي (٢٠١٥) "العوامل المؤثرة علي مقدار النقدية المحتفظ بها للشركات: دراسة تطبيقية علي الشركات الصينية والهندية والمغربية عن الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩"، مجلة الإقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، العدد (٧)، ص ٣٥٨-٣٢٥.
٧. سلامة، إيمان محمد (٢٠١٨) "أثر خطر التقاضي وخصائص مجلس الإدارة علي أتعاب المراجعة الخارجية وإنعكاسها علي توقيت إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية علي الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢٢) العدد (٣)، ص ٥٠٤-٥٦٧.
٨. سليم، أحمد سليم، (٢٠١٧) "العلاقة بين الإحتفاظ بالأصول النقدية والمسئولية الإجتماعية للشركات: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢١) العدد (٢)، ص ٦١٠-٦٤٧.
٩. سليم، أيمن عطوة، (٢٠١٩) "مدي تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي علي توقيت إصدار التقارير المالية: دراسة إختبارية علي الشركات المساهمة المصرية"، مجلة

- (١)، ص ٢٨٩-٣٣٣.
١٠. فريد، محرم فريد (٢٠١٨) "المخاطر غير المنتظمة، مستوي الاحتفاظ بالنقدية وعوائد الأسهم: دليل تطبيقي من شركات مؤشر EGX-100"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢٢) العدد (٧)، ص ٧٦١-٨٢٣.
١١. قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.
١٢. متولي، أحمد زكي، (٢٠٠٦)، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة: دراسة ميدانية - تطبيقية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ١٦٣-٢٤٦.
١٣. متولي، أحمد زكي، (٢٠١٢) "نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق قائمة الإفصاح عن معلومات الحوكمة على تقييم درجة جهد المراجع الخارجي مع دراسة إختبارية"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ٨١٣-٨٨٥.
١٤. محمد، سامي (٢٠١٦)، "إطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكلاً من التخصص الصناعي والفترة الزمنية لإرتباط المراجع بالشركة علي تأخير إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢٠) العدد (١)، ص ٣٠٣-٣٥٢.
١٥. مطاوع، أحمد كمال، (٢٠١٩)، "أثر خصائص لجنة المراجعة ومجلس الإدارة علي فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢٣) العدد (٢)، ص ١٤٣-١٩٠.
١٦. مليجي، مجدي (٢٠١٨) "تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسئولية الإجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها علي قيمة الشركة: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢٢) العدد (٧)، ص ٣٣٠-٤٠١.
١٧. منصور، محمد السيد، (٢٠١٨) " أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته علي فترة إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢٢) العدد (٢)، ص ٩٨٤-١٠٣٩.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Abernathy, J, Barnes, M., Stefaniak, C. and Weisbarth, A, (2017). An international perspective on audit report lag: A synthesis of the literature and opportunities for future research. *International Journal of Auditing*, 21(1), Pp.100-127.
2. Aftab, U., Javid, A., and Akhter, W., (2018), The determinants of cash holding around different regions of the world, *Business & Economic Review*, 10(2), pp. 151-182.
3. Agoglia, C. P., Brazel, J. F., Hatfield, R. C., & Jackson, S. B. (2010). How do audit work paper reviewers cope with the conflicting pressures of detecting misstatements and balancing client workloads? *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 29(2), Pp. 27–43.
4. Ahmed, M.I. and Che-Ahmad, A., (2016). Effects of corporate governance characteristics on audit report lags. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(7S), Pp.159-164.
5. Akben-Selcuk, E. and Sener, P., 2020. Cash Holdings and Corporate Governance: Evidence From Turkey. *Corporate Governance Models and Applications in Developing Economies* (pp. 133-161). IGI Global.
6. Aktas, N., Louca, C. and Petmezas, D., (2019). CEO overconfidence and the value of corporate cash holdings. *Journal of Corporate Finance*, 54, pp.85-106.
7. Alfraih, M.M., (2016). Corporate governance mechanisms and audit delay in a joint audit regulation. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 24(3), pp.292-316.
8. Ali, A. and Yousaf, S., (2013). Determinants of cash holding in German market. *Journal of Business and Management*, 12(6), pp.28-34.
9. Aljaaidi, K and Bagulaidah, G., (2019), Audit committee activity and audit report lag in Saudi Arabia, *Journal of accounting Thought*, Ain Shams University, 23(3), pp. 206-221.

10. Al-Najjar, B., 2013. The financial determinants of corporate cash holdings: Evidence from some emerging markets. *International business review*, 22(1), pp.77-88.
11. Avdjiev. S; Bruno. V; Kock. C and Shin. H (2019), The dollar exchange rates as a global risk factor: evidence from investment, *IMF economics review*, 67(1), pp. 151-173.
12. Basuony, M; Mohamed, E; Hussain, M and Marie, O (2016), board characteristics, ownership structure and audit report lag in the middle east, *international journal of corporate governance*, 7(2), pp. 180-205.
13. Beber. A and Fabbri. D (2012), who times the foreign exchange market? Corporate speculation and CEO characteristics, *Journal of corporate finance*, 18(5), pp. 1065-1087.
14. Bhuiyan, M.B.U. and Hooks, J., (2019). Cash holding and over-investment behavior in firms with problem directors. *International Review of Economics & Finance*, 61, pp.35-51.
15. Calabrese, K, (2018), The effects of time pressure on audit effort and audit risk: an analysis of audit fees surrounding the accelerated filing regulation, *Working Paper, Rutgers University*, USA, Pp. 1-45.
16. Cao, L., Li, W. and Zhang, L., (2015). Audit mode change, corporate governance and audit effort. *China Journal of Accounting Research*, 8(4), pp.315-335.
17. Causholli, M., Martinis, M.D., Hay, D. and Knechel, W.R. (2010), 'Audit Markets, Fees and Production: Towards an Integrated View of Empirical Audit Research', *Journal of Accounting Literature*, 29: 167-215
18. Chen, Y.R., Ho, K.Y. and Yeh, C.W., (2020). CEO overconfidence and corporate cash holdings. *Journal of Corporate Finance*, Vol.63 p.101- 127.
19. Chen, Y.W., Chan, K. and Chang, Y., (2019). Peer effects on corporate cash holdings. *International Review of Economics & Finance*, 61, pp.213-227.

20. Cherop. C and Changwong. J (2014), a survey of exchange rate fluctuation on tea export earnings among smallholder tea factories in Kenya, *Research Journal of Finance and Accounting*, 5(18). Pp. 1-22.
21. Christensen, B.E., Newton, N.J. and Wilkins, M.S., (2019). Archival Evidence on the Audit Process: The Effect of Early Planning and Interim Effort on Audit Hours, Disclosure Timeliness, and Audit Quality. *Disclosure Timeliness, and Audit Quality* (April, 2019). Pp. 27-41.
22. Das, S. and Goel, U., (2019). Determinants of Excess and Deficit Cash Holdings of Firms: Evidence from Emerging Market. *Global Business Review*, (13) p.97-118.
23. Deshmukh, S., Goel, A.M. and Howe, K.M., (2018), Do CEO Beliefs Affect Corporate Cash Holdings? *Working paper*, Available at: <https://ssrn.com/abstract=2566808>. Pp. 1-62
24. Durand, G., (2019). The determinants of audit report lag: a meta-analysis. *Managerial Auditing Journal*, 34(1), pp.44-75.
25. Ensign,R and Ng, S, (2016), Law firms' accounts pose money-laundering risk, the wall street journal, available at: <http://wsj.com>
26. Farag, M. (2017). The impact of accelerated filing requirements on meeting audit report deadlines. *Accounting Research Journal*, 30(1), pp. 58–72.
27. Fernandes, L. Coelho E, and Peixoto R, (2017). Determinants of corporate cash holdings: Evidence from portuguese publicly traded firms. *Dos Algarves: A Multidisciplinary e-Journal*, (29), Pp. 102-118
28. Fernandes, N. and Gonenc, H., (2016). Multinationals and cash holdings. *Journal of Corporate Finance*, 39, pp.139-154.
29. Gleason, K.C., Greiner, A.J. and Kannan, Y.H., 2017. Auditor pricing of excess cash holdings. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 32(3), pp.423-443.

30. Habib, A., Bhuiyan, M.B.U., Huang, H.J. and Miah, M.S., (2019). Determinants of audit report lag: A meta-analysis. *International Journal of Auditing*, 23(1), pp.20-44.
31. Hassan, Y.M., (2016). Determinants of audit report lag: evidence from Palestine. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 6(1), pp.13-32.
32. Huang, Y; Elkinawy. S and Jain. P (2013), investor protection and cash holdings: evidence from US cross-listing, *Journal of Banking & Finance*, 37(3), pp. 937-951.
33. Huang-Meier, W., Lambertides, N. and Steeley, J.M., (2016). Motives for corporate cash holdings: the CEO optimism effect. *Review of quantitative finance and accounting*, 47(3), pp.699-732
34. Kim, J.B., Lee, J.J. and Park, J.C., (2014). Audit quality and the market value of cash holdings: The case of office-level auditor industry specialization. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 34(2), pp.27-57.
35. Lozano, M, (2011), analysing the effect of excess cash accumulation on financial decisions, *Applied economics*, 44(21), pp. 2687-2698.
36. Magerakis, E., Siriopoulos, C. and Tsagkanos, A., (2015). Cash Holdings and Firm Characteristics: Evidence from UK Market. *Journal of Risk & Control*, (1), pp.19-43.
37. Mao, M.Q. and Yu, Y., (2015). Analysts' cash flow forecasts, audit effort, and audit opinions on internal control. *Journal of Business Finance & Accounting*, 42(5-6), pp.635-664.
38. Mohammadi, M., Kardan, B. and Salehi, M., (2018). The relationship between cash holdings, investment opportunities and financial constraint with audit fees. *Asian Journal of Accounting Research*, 3(1), pp.15-27.
39. Morellec. E; Nikotov. B and Zucchi. F (2014), Competition, cash holdings and financial decisions, *Swiss finance institute*, research paper, pp. 13-72.

40. Nam, H.J., (2018). The Impact of Mandatory IFRS Transition on Audit Effort and Audit Fees: Evidence from Korea. *Australian Accounting Review*, 28(4), pp.512-524.
41. Ogundipe, L; Ogundipe, S and Ajao, S, (2012), Cash holding and firm characteristics: evidence from Nigerian emerging market, *Journal of business, economics & finance*, 1(2), pp. 45-58.
42. Pathak, R., (2019). Corporate cash holding during crisis and beyond: what matters the most. *International Journal of Managerial Finance*. Pp. 52- 80
43. Powell, G (2018), the financial determinants of corporate cash holding for Indonesian firms, *Academy of accounting and financial studies journal*, 22(1) pp. 23-50.
44. Ramamoorti, S., Epstein, B, Dorrell, D. and Varadarajan, V, (2017) The Proof of Cash Should be King Among Forensic Auditing Techniques. *Journal of Forensic & Investigative Accounting*, 9(2) Pp. 1-19
45. Salehi, M., Lari Dasht Bayaz, M. and Naemi, M., (2018). The effect of CEO tenure and specialization on timely audit reports of Iranian listed companies. *Management Decision*, 56(2), pp.311-328.
46. Shu, P.G., Chen, T.K., Hung, W.J. and Hsu, W.F., (2018). Auditor industry specialization and client cash holdings: an information asymmetry perspective. *Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting*, (16), pp.147-181.
47. Singh, K. and Misra, M., (2019). Financial determinants of cash holding levels: An analysis of Indian agricultural enterprises. *Agricultural Economics–Czech*, 65.
48. Suryanto, T., (2016). Audit delay and its implication for fraudulent financial reporting: a study of companies listed in the Indonesian stock exchange. *European Research Studies*, 19(1), pp 110-125.

49. Wang. Y; Chen. X and Song. C (2014), inflation, operating cycle and cash holdings, *China Journal of Accounting Research*, 7(4), pp. 263-276.
50. Weidemann, J. F. (2016). The determinants of cash holdings: Evidence from meta-regression analysis. Available at www.efmaefm.org/papersfullpaper
51. Whitworth, J and Lambert, T, (2014), office-level characteristics of the big 4 and audit report timeliness, *Auditing: a journal of practice and theory*, 33(3), pp. 129-152.
52. Yu, Y. and Du, T., (2017). Professional Competence of CFO, Compensation Incentive and Efficiency of Cash Holdings, *Accounting Forum*, (1) pp. 58-80.
53. Zhang, J.H., (2018). Accounting comparability, audit effort, and audit outcomes. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), pp.245-276.